

يتحدث القسم الثاني من أصول علم الاقتصاد عن الموضوعات الآتية:

١- نظريات تفسير القيمة.

٢- الكميات الاقتصادية الكلية.

نظريات تفسير القيمة

قبل الخوض في النظرية العامة للأثمان ومشكلاتها يجب التنبيه إلى ارتباط الأثمان بعملية التبادل، ومن هنا تأتي قضية التوافق والتعارض الناجمة عن عملية التبادل، فهل من الجائز أن ينشأ تضارب أو تعارض المصالح في عملية التبادل؟

يمكن القول بأنه يوجد توافق المصالح في واقعة التبادل، لكن على جانب آخر يوجد تضارب المصالح حول نسبة التبادل أو مدى الفائدة المتبادلة:

أ- توافق المصالح في واقعة التبادل:

لا يتم التبادل ما لم يستفيد كل من طرفي العملية أو على الأقل يظن كل من الطرفين أنه يستفيد منها ومن هنا نقول أن ثمة توافقاً في المصالح عند القيام بأعمال التبادل، فلو ظن أحد طرفي العملية أنه سوف يخسر منها فإنه سينصرف عنها ولا يرغب في إتمامها، ففي عملية التبادل لو لم يعتقد كل من الطرفين بأنه سوف يستفيد فإنها سوف لا تتم، مثال ذلك تبادل خدمة العمل بالنقود بين أصحاب الأعمال والعمال، فالمساومة والمفاوضة على الأجر لم تنتهي إلى شيء ما لم يفضل صاحب العمل شراء خدمة العمل على شراء أي شيء آخر من الأشياء التي يمكن أن ينفق نقوده عليها وما لم يفضل العامل أن ينفق وقته في العمل في مقابل أجر ما بدلاً من أن ينفق وقته في أي سبيل آخر.

ب- تضارب وتعارض المصالح حول نسبة التبادل أو حول مدى الفائدة المتبادلة:

إذا كان هناك توافق في المصالح في واقعة التبادل نفسها، لكن هناك دائماً تضارب في المصالح، ونعني بذلك الثمن أو الشروط التي تستبدل بمقتضاها الأشياء محل التبادل، ويوجه عام يوجد مدى معين من الأثمان التي يمكن في نطاقها أن تحدث عملية التبادل ولكن في خارج هذا النطاق فإن أحداً من طرفي عملية التبادل سوف يشعر أنه لن يستفيد منها، ففي عملية شراء ربة المنزل لكمية من الزبدة من صاحب متجر، فلا بد أن يكون هناك ثمن للزبدة سوف تمتنع ربة المنزل عن الشراء إذا زاد عنه، وبالمثل فهناك ثمن للزبدة لا يفكر صاحب المتجر أن يبيع بأقل منه.

يتضح من المثال السابق أنه يوجد مدى معين للأثمان قد تتم في نطاقه عملية التبادل، لكن السؤال المطروح هنا: ما الذي يحدد موضع الثمن في نطاق هذا المدى؟ فعلى فرض أن ثمن كيلو الزبدة تحدد بأربعة جنيهات، رغم أنه من الجائز أن تتم العملية حتى لو ارتفع الثمن إلى خمسة جنيهات أو انخفض إلى ثلاثة جنيهات، فلماذا إذن لا يكون الثمن ثلاثة جنيهات أو ثلاثة جنيهات ونصف بدلاً من أربعة جنيهات، هذا ما سوف نحاول الإجابة عليه في نظرية الثمن.

المتحدة اقتصاد (القسم الثاني) أولى بـ ج (انتظام وانتساب) المتحدة

وترتيباً على ما سبق سوف نتناول في دراسة الثمن (أو القيمة) الموضوعات الآتية:

١- نظريات تفسير القيمة.

٢- الطلب.

٣- العرض.

٤- تحديد الثمن.

س: أكتب في النظريات التي قيلت في تفسير القيمة؟ (مايو ٢٠١٨، ٢٠١٤، ٢٠١٣، ٢٠١٢، ٢٠١٠، ٢٠٠٩)

عناصر الإجابة :

نظريات تفسير القيمة :

أولاً: النظريات التي تولي اهتماماً بالعرض:

١- النظريات التي تنسب القيمة إلى العمل.

٢- نظرية نفقة الإنتاج.

ثانياً: النظريات التي تولي اهتماماً بالطلب.

ثالثاً: نظرية تفاعل قوى العرض والطلب في تحديد القيمة.

- شروط توافق حالة المناقصة الكاملة.

- العلاقات العامة بين العرض والطلب والثمن.

نظريات تفسير القيمة:

يعبر لفظ القيمة عن النسب التي تتم بها مبادلة السلع بعضها ببعض، فمن الضروري أن يحدد كل من طرفي المبادلة قيمة ما عنده بالنسبة لما عند غيره وقيمة أي سلعة هي ثمن هذه السلعة وبمقارنة أثمان السلع يمكن تحديد قيمة كل منها بالنسبة لغيرها مادامت أن الوحدات النقدية المستخدمة في التثمين ثابتة ولكن ما هو السبب في اختلاف أثمان السلع؟

هناك عدة نظريات لتفسير ارتفاع أثمان بعض السلع وانخفاض أثمان السلع الأخرى وأهم هذه النظريات هي النظريات التي تنسب القيمة إلى العمل ونظرية نفقة الإنتاج ونظرية المنفعة النهائية، ونتناول كل هذه النظريات فيما يلي:

أولاً: النظريات التي تولي اهتماماً بالعرض:

١- النظريات التي تنسب القيمة إلى العمل:

يرى آدم سميث وريكاردو وكارل ماركس أن الثمن هو أنسب مقياس للقيمة، بمعنى أن قيمة السلعة التي يبذل في إنتاجها يومين تساوي ضعف قيمة السلعة التي يبذل في إنتاجها يوماً واحداً ونقاس قيمة السلع بالنسبة لبعضها بعضاً عند كارل ماركس بمقدار العمل اللازم لإنتاج كل منها من عامل متوسط المهارة بمقدار معقول من الجهد في ظروف إنتاج عادية.

وتوجه إلى النظريات التي تنسب القيمة إلى العمل انتقادات عديدة أهمها:

١- أن هذه النظريات تهمل أثر الطلب على السلع المختلفة في تحديد قيمتها، فأي سلع من السلع إنما تطلب وتكون لها قيمة مبادلة لأن لها منفعة تمثل في قدرتها على إشباع بعض الحاجات من ناحية، ولأنها تتكلف بدل مجهود في إنتاجها من ناحية أخرى، ولكن عدم التوفيق في ربط القيمة بالمنفعة أدى إلى إهمال جانب المنفعة والاعتماد على العمل في قياس القيمة لما لوحظ من التفاوت الواضح بين منفعة الأشياء وبين قيمتها، فالخيز لنفع بكثير من الماس ومع ذلك نجد أن الماس مرتفع القيمة جداً بالنسبة للخيز، كما أن الاعتماد على المنفعة كأساس لقياس قيمة السلع المختلفة يتعارض مع كون المنفعة شخصية، بمعنى أن السلعة الواحدة تختلف من شخص لآخر حسب تقديره الشخصي.

٢- أن هذه النظريات وإن كانت لا تهمل أهمية جانب العرض إهمالاً مطلقاً، حيث ربطت القيمة بالعمل وهو أحد العناصر التي تؤثر في عرض السلعة، إلا أنها أهملت العوامل الأخرى التي تؤثر في العرض، فالندرة النسبية للسلع تؤدي إلى ارتفاع قيمتها وقيمة عوامل الإنتاج التي تساهم في إنتاجها وقيمة أي سلع لا تتوقف على كمية العمل المبذولة في إنتاجها فقط وإنما تتوقف أيضاً على مدى ندرة عوامل الإنتاج الأخرى التي تستخدم في إنتاج السلعة، فإذا كان ثمن السلعة (أ) أعلى من ثمن السلعة (ب)، فقد يرجع ذلك إلى أن السلعة (أ) تحتاج في إنتاجها إلى كمية من العمل أكبر من كمية العمل التي يحتاجها إنتاج السلعة (ب)، كما قد يرجع إلى ندرة الأراضي أو رأس المال اللازم لإنتاج السلعة (أ) بالنسبة للمتاح من هذه العوامل لإنتاج السلعة (ب)، كما قد يرجع إلى العاملين معاً.

٣- نظرية نفقة الإنتاج:

هذه النظرية لا تربط القيمة بالعمل وحده، حيث تأخذ في الحسبان جميع البنود التي تتكون منها نفقة الإنتاج بما فيها الأرباح التي يستحقها المنظم، فالثمن الضروري لكل سلع يتمثل في تكاليف الإنتاج مضافاً إليها الأرباح العادية للمنظم مادام أن السلعة تعتبر ناتجاً للعمل ورأس المال معاً. وتتوقف قيمة كل سلع طبقاً لهذه النظرية على نفقات الإنتاج التي يتكبدها المنتجون الذين يعملون في أسوأ الظروف لما قد يوجد من اختلاف في تكاليف الإنتاج بالنسبة للمنتجين الذين يعملون في ظروف ترفع من تكاليف إنتاجهم مادام أن إنتاجهم لازم لاستيفاء حاجات المجتمع من هذه السلعة.

وهذه النظرية تهمل هي الأخرى جانب الطلب على السلع وأثره في تحديد قيمتها والطلب عليها يتوقف على قدر المنفعة التي يريد الشخص الحصول عليها من السلعة وهي بإهمالها جانب الطلب عجزت عن تفسير التغيرات التي ترد على قيمة بعض الأموال دون حدوث أي تغير في تكاليف إنتاج هذه السلع، مثال ذلك قيمة العقارات الموجودة في منطقة تكثر الهجرة منها إلى أماكن أخرى، فهذه العقارات تنقص قيمتها لقلة الرغبة فيها ويحدث عكس ذلك تماماً بالنسبة لقيمة العقارات في المناطق التي يشتد الإقبال على الإقامة فيها، مع أن تكاليف البناء ثابتة في جميع الأحوال، كما أن هذه النظرية لا تستطيع أن تفسر لنا ارتفاع قيمة الأشياء النادرة، هذا بالإضافة إلى أنه قد يصعب تحديد نفقات الإنتاج تحديداً دقيقاً في بعض الحالات التي يقوم فيها المنتج الواحد بإنتاج عدة سلع في مصنع واحد، فتوزيع النفقات الكلية على السلع المختلفة قد يتم بطريقة تقريبية.

اقتصاد (القسم الثاني) أولى بـ، ج (انتظام وانتساب)

المتحدة

المتحدة

ثانياً: النظريات التي تولي اهتماماً بالطلب:

نظرية المنفعة الحدية:

هناك من ربط بين القيمة والمنفعة، فاعتبر أن المنفعة هي مصدر القيمة مع علم إهمال أثر ندرة الأبناء في تحديد قيمتها، فالأبناء النافعة ترتفع قيمتها إذا كانت هذه الأشياء نادرة وتنخفض قيمتها إذا كانت متوفرة.

وقد أبرزت الأبحاث في علم الاقتصاد ما يعرف بقانون تناقص المنفعة أو المنفعة الحدية والذي بناء عليه - أي بناء على هذا القانون - تتحدد القيم الاقتصادية، حيث ظهرت فكرة تناقص المنفعة التي يحصل عليها المستهلك كلما زادت الكمية التي يحصل عليها من السلعة، فكل وحدة يستهلكها الفرد من سلعة ما تحقق له منفعة أكبر من المنفعة التي يحصل عليها من استهلاك وحدة تالية إلى أن يصل إلى حد التشبع - وهذا هو منطوق قانون تناقص المنفعة - ومعنى ذلك أن المستهلك قد يكون مستعداً لأن يدفع ثمناً عالياً في سبيل الحصول على الوحدات الأولى من السلعة باعتبارها تحقق له إشباعاً عالياً يبرر دفع الثمن المرفق ويكتفي بالمستهلك في هذه الحالة بشراء قدر ضئيل من السلعة يبرر له دفع الثمن وإذا انخفض الثمن فإن ذلك يشجع المستهلك على زيادة استهلاكه من السلعة، فيضيق إلى ما يستهلك منها وحدات إضافية تقل منفعتها عن منفعة الوحدات السابقة ولكنها تتساوى الإشباع في نظرية مع الثمن الحدي ومعنى ذلك أن المستهلك يريد من استهلاك السلعة كلما انخفض ثمنها لأن المنفعة الحدية التي يحصل عليها المستهلك من الوحدة الأخيرة من السلعة تنسحق الإشباع عند الثمن المنخفض.

وهكذا يمكن القول إن قيمة السلعة تتحدد على أساس المنفعة الحدية التي يحصل عليها المستهلك نتيجة لإضافة وحدة جديدة إلى الوحدات التي كان يستهلكها من قبل، فاستهلاك الوحدة الأخيرة لن يكون مبرراً في نظر المستهلك إلا إذا حصل من الاستهلاك الإضافي على قدر من المنفعة مساو على الأقل للمنفعة التي يتنازل عنها نتيجة إنفاق نفقده على الوحدات الإضافية والمنفعة التي يتنازل عنها نتيجة إنفاق نفقده في شراء الوحدة الحدية من السلعة هي عبارة عن المنفعة التي كان يحصل عليها لو أنه أنفق نفقده في شراء سلعة أخرى.

وطبقاً لهذه النظرية لم يعد لغزاً أن تجد الخبز والطحين والماء وهي أكثر الأشياء نفعا، أقل نفعا من المجوهرات واللحف والماس، فتفسر ذلك أن المنفعة الحدية للوحدات الأخيرة من الخبز أقل من المنفعة الحدية للوحدات الأخيرة من المجوهرات بسبب وفرة الخبز وندرة المجوهرات.

ولم تسلم هذه النظرية من نقد أساسي وجه إليها يتمثل في كونها تهتم بجانب الطلب وتهمل جانب العرض.

ثالثاً: نظرية تفاعل قوه العرف والطلب في تحديد القيمة:

تتأثر الأثمان السائدة للسلعة في أي منطقة داخل السوق بالأثمان المعروض بها السلعة في أي منطقة أخرى ويمكن أن تكون السوق محلية أو وطنية أو عالمية طبقاً لطروف طلب السلعة وعرضها وتتميز سوق المنافسة الكاملة بوحدة سعر السلعة الواحدة فيها ولكن وحدة السعر في هذا السوق تقتضى توافر شروط المنافسة الكاملة. فما هي هذه الشروط؟

شروطها
1- كثرة
بائع بمفر
إذا كانت
مؤثر ك
ضئيلة
السلعة
السلعة
ما يشتري
يتأثر
توافر
2- 3- 4- 5- 6- 7- 8- 9- 10- 11- 12- 13- 14- 15- 16- 17- 18- 19- 20- 21- 22- 23- 24- 25- 26- 27- 28- 29- 30- 31- 32- 33- 34- 35- 36- 37- 38- 39- 40- 41- 42- 43- 44- 45- 46- 47- 48- 49- 50- 51- 52- 53- 54- 55- 56- 57- 58- 59- 60- 61- 62- 63- 64- 65- 66- 67- 68- 69- 70- 71- 72- 73- 74- 75- 76- 77- 78- 79- 80- 81- 82- 83- 84- 85- 86- 87- 88- 89- 90- 91- 92- 93- 94- 95- 96- 97- 98- 99- 100- 101- 102- 103- 104- 105- 106- 107- 108- 109- 110- 111- 112- 113- 114- 115- 116- 117- 118- 119- 120- 121- 122- 123- 124- 125- 126- 127- 128- 129- 130- 131- 132- 133- 134- 135- 136- 137- 138- 139- 140- 141- 142- 143- 144- 145- 146- 147- 148- 149- 150- 151- 152- 153- 154- 155- 156- 157- 158- 159- 160- 161- 162- 163- 164- 165- 166- 167- 168- 169- 170- 171- 172- 173- 174- 175- 176- 177- 178- 179- 180- 181- 182- 183- 184- 185- 186- 187- 188- 189- 190- 191- 192- 193- 194- 195- 196- 197- 198- 199- 200- 201- 202- 203- 204- 205- 206- 207- 208- 209- 210- 211- 212- 213- 214- 215- 216- 217- 218- 219- 220- 221- 222- 223- 224- 225- 226- 227- 228- 229- 230- 231- 232- 233- 234- 235- 236- 237- 238- 239- 240- 241- 242- 243- 244- 245- 246- 247- 248- 249- 250- 251- 252- 253- 254- 255- 256- 257- 258- 259- 260- 261- 262- 263- 264- 265- 266- 267- 268- 269- 270- 271- 272- 273- 274- 275- 276- 277- 278- 279- 280- 281- 282- 283- 284- 285- 286- 287- 288- 289- 290- 291- 292- 293- 294- 295- 296- 297- 298- 299- 300- 301- 302- 303- 304- 305- 306- 307- 308- 309- 310- 311- 312- 313- 314- 315- 316- 317- 318- 319- 320- 321- 322- 323- 324- 325- 326- 327- 328- 329- 330- 331- 332- 333- 334- 335- 336- 337- 338- 339- 340- 341- 342- 343- 344- 345- 346- 347- 348- 349- 350- 351- 352- 353- 354- 355- 356- 357- 358- 359- 360- 361- 362- 363- 364- 365- 366- 367- 368- 369- 370- 371- 372- 373- 374- 375- 376- 377- 378- 379- 380- 381- 382- 383- 384- 385- 386- 387- 388- 389- 390- 391- 392- 393- 394- 395- 396- 397- 398- 399- 400- 401- 402- 403- 404- 405- 406- 407- 408- 409- 410- 411- 412- 413- 414- 415- 416- 417- 418- 419- 420- 421- 422- 423- 424- 425- 426- 427- 428- 429- 430- 431- 432- 433- 434- 435- 436- 437- 438- 439- 440- 441- 442- 443- 444- 445- 446- 447- 448- 449- 450- 451- 452- 453- 454- 455- 456- 457- 458- 459- 460- 461- 462- 463- 464- 465- 466- 467- 468- 469- 470- 471- 472- 473- 474- 475- 476- 477- 478- 479- 480- 481- 482- 483- 484- 485- 486- 487- 488- 489- 490- 491- 492- 493- 494- 495- 496- 497- 498- 499- 500- 501- 502- 503- 504- 505- 506- 507- 508- 509- 510- 511- 512- 513- 514- 515- 516- 517- 518- 519- 520- 521- 522- 523- 524- 525- 526- 527- 528- 529- 530- 531- 532- 533- 534- 535- 536- 537- 538- 539- 540- 541- 542- 543- 544- 545- 546- 547- 548- 549- 550- 551- 552- 553- 554- 555- 556- 557- 558- 559- 560- 561- 562- 563- 564- 565- 566- 567- 568- 569- 570- 571- 572- 573- 574- 575- 576- 577- 578- 579- 580- 581- 582- 583- 584- 585- 586- 587- 588- 589- 590- 591- 592- 593- 594- 595- 596- 597- 598- 599- 600- 601- 602- 603- 604- 605- 606- 607- 608- 609- 610- 611- 612- 613- 614- 615- 616- 617- 618- 619- 620- 621- 622- 623- 624- 625- 626- 627- 628- 629- 630- 631- 632- 633- 634- 635- 636- 637- 638- 639- 640- 641- 642- 643- 644- 645- 646- 647- 648- 649- 650- 651- 652- 653- 654- 655- 656- 657- 658- 659- 660- 661- 662- 663- 664- 665- 666- 667- 668- 669- 670- 671- 672- 673- 674- 675- 676- 677- 678- 679- 680- 681- 682- 683- 684- 685- 686- 687- 688- 689- 690- 691- 692- 693- 694- 695- 696- 697- 698- 699- 700- 701- 702- 703- 704- 705- 706- 707- 708- 709- 710- 711- 712- 713- 714- 715- 716- 717- 718- 719- 720- 721- 722- 723- 724- 725- 726- 727- 728- 729- 730- 731- 732- 733- 734- 735- 736- 737- 738- 739- 740- 741- 742- 743- 744- 745- 746- 747- 748- 749- 750- 751- 752- 753- 754- 755- 756- 757- 758- 759- 760- 761- 762- 763- 764- 765- 766- 767- 768- 769- 770- 771- 772- 773- 774- 775- 776- 777- 778- 779- 780- 781- 782- 783- 784- 785- 786- 787- 788- 789- 790- 791- 792- 793- 794- 795- 796- 797- 798- 799- 800- 801- 802- 803- 804- 805- 806- 807- 808- 809- 810- 811- 812- 813- 814- 815- 816- 817- 818- 819- 820- 821- 822- 823- 824- 825- 826- 827- 828- 829- 830- 831- 832- 833- 834- 835- 836- 837- 838- 839- 840- 841- 842- 843- 844- 845- 846- 847- 848- 849- 850- 851- 852- 853- 854- 855- 856- 857- 858- 859- 860- 861- 862- 863- 864- 865- 866- 867- 868- 869- 870- 871- 872- 873- 874- 875- 876- 877- 878- 879- 880- 881- 882- 883- 884- 885- 886- 887- 888- 889- 890- 891- 892- 893- 894- 895- 896- 897- 898- 899- 900- 901- 902- 903- 904- 905- 906- 907- 908- 909- 910- 911- 912- 913- 914- 915- 916- 917- 918- 919- 920- 921- 922- 923- 924- 925- 926- 927- 928- 929- 930- 931- 932- 933- 934- 935- 936- 937- 938- 939- 940- 941- 942- 943- 944- 945- 946- 947- 948- 949- 950- 951- 952- 953- 954- 955- 956- 957- 958- 959- 960- 961- 962- 963- 964- 965- 966- 967- 968- 969- 970- 971- 972- 973- 974- 975- 976- 977- 978- 979- 980- 981- 982- 983- 984- 985- 986- 987- 988- 989- 990- 991- 992- 993- 994- 995- 996- 997- 998- 999- 1000- 1001- 1002- 1003- 1004- 1005- 1006- 1007- 1008- 1009- 1010- 1011- 1012- 1013- 1014- 1015- 1016- 1017- 1018- 1019- 1020- 1021- 1022- 1023- 1024- 1025- 1026- 1027- 1028- 1029- 1030- 1031- 1032- 1033- 1034- 1035- 1036- 1037- 1038- 1039- 1040- 1041- 1042- 1043- 1044- 1045- 1046- 1047- 1048- 1049- 1050- 1051- 1052- 1053- 1054- 1055- 1056- 1057- 1058- 1059- 1060- 1061- 1062- 1063- 1064- 1065- 1066- 1067- 1068- 1069- 1070- 1071- 1072- 1073- 1074- 1075- 1076- 1077- 1078- 1079- 1080- 1081- 1082- 1083- 1084- 1085- 1086- 1087- 1088- 1089- 1090- 1091- 1092- 1093- 1094- 1095- 1096- 1097- 1098- 1099- 1100- 1101- 1102- 1103- 1104- 1105- 1106- 1107- 1108- 1109- 1110- 1111- 1112- 1113- 1114- 1115- 1116- 1117- 1118- 1119- 1120- 1121- 1122- 1123- 1124- 1125- 1126- 1127- 1128- 1129- 1130- 1131- 1132- 1133- 1134- 1135- 1136- 1137- 1138- 1139- 1140- 1141- 1142- 1143- 1144- 1145- 1146- 1147- 1148- 1149- 1150- 1151- 1152- 1153- 1154- 1155- 1156- 1157- 1158- 1159- 1160- 1161- 1162- 1163- 1164- 1165- 1166- 1167- 1168- 1169- 1170- 1171- 1172- 1173- 1174- 1175- 1176- 1177- 1178- 1179- 1180- 1181- 1182- 1183- 1184- 1185- 1186- 1187- 1188- 1189- 1190- 1191- 1192- 1193- 1194- 1195- 1196- 1197- 1198- 1199- 1200- 1201- 1202- 1203- 1204- 1205- 1206- 1207- 1208- 1209- 1210- 1211- 1212- 1213- 1214- 1215- 1216- 1217- 1218- 1219- 1220- 1221- 1222- 1223- 1224- 1225- 1226- 1227- 1228- 1229- 1230- 1231- 1232- 1233- 1234- 1235- 1236- 1237- 1238- 1239- 1240- 1241- 1242- 1243- 1244- 1245- 1246- 1247- 1248- 1249- 1250- 1251- 1252- 1253- 1254- 1255- 1256- 1257- 1258- 1259- 1260- 1261- 1262- 1263- 1264- 1265- 1266- 1267- 1268- 1269- 1270- 1271- 1272- 1273- 1274- 1275- 1276- 1277- 1278- 1279- 1280- 1281- 1282- 1283- 1284- 1285- 1286- 1287- 1288- 1289- 1290- 1291- 1292- 1293- 1294- 1295- 1296- 1297- 1298- 1299- 1300- 1301- 1302- 1303- 1304- 1305- 1306- 1307- 1308- 1309- 1310- 1311- 1312- 1313- 1314- 1315- 1316- 1317- 1318- 1319- 1320- 1321- 1322- 1323- 1324- 1325- 1326- 1327- 1328- 1329- 1330- 1331- 1332- 1333- 1334- 1335- 1336- 1337- 1338- 1339- 1340- 1341- 1342- 1343- 1344- 1345- 1346- 1347- 1348- 1349- 1350- 1351- 1352- 1353- 1354- 1355- 1356- 1357- 1358- 1359- 1360- 1361- 1362- 1363- 1364- 1365- 1366- 1367- 1368- 1369- 1370- 1371- 1372- 1373- 1374- 1375- 1376- 1377- 1378- 1379- 1380- 1381- 1382- 1383- 1384- 1385- 1386- 1387- 1388- 1389- 1390- 1391- 1392- 1393- 1394- 1395- 1396- 1397- 1398- 1399- 1400- 1401- 1402- 1403- 1404- 1405- 1406- 1407- 1408- 1409- 1410- 1411- 1412- 1413- 1414- 1415- 1416- 1417- 1418- 1419- 1420- 1421- 1422- 1423- 1424- 1425- 1426- 1427- 1428- 1429- 1430- 1431- 1432- 1433- 1434- 1435- 1436- 1437- 1438- 1439- 1440- 1441- 1442- 1443- 1444- 1445- 1446- 1447- 1448- 1449- 1450- 1451- 1452- 1453- 1454- 1455- 1456- 1457- 1458- 1459- 1460- 1461- 1462- 1463- 1464- 1465- 1466- 1467- 1468- 1469- 1470- 1471- 1472- 1473- 1474- 1475- 1476- 1477- 1478- 1479- 1480- 1481- 1482- 1483- 1484- 1485- 1486- 1487- 1488- 1489- 1490- 1491- 1492- 1493- 1494- 1495- 1496- 1497- 1498- 1499- 1500- 1501- 1502- 1503- 1504- 1505- 1506- 1507- 1508- 1509- 1510- 1511- 1512- 1513- 1514- 1515- 1516- 1517- 1518- 1519- 1520- 1521- 1522- 1523- 1524- 1525- 1526- 1527- 1528- 1529- 1530- 1531- 1532- 1533- 1534- 1535- 1536- 1537- 1538- 1539- 1540- 1541- 1542- 1543- 1544- 1545- 1546- 1547- 1548- 1549- 1550- 1551- 1552- 1553- 1554- 1555- 1556- 1557- 1558- 1559- 1560- 1561- 1562- 1563- 1564- 1565- 1566- 1567- 1568- 1569- 1570- 1571- 1572- 1573- 1574- 1575- 1576- 1577- 1578- 1579- 1580- 1581- 1582- 1583- 1584- 1585- 1586- 1587- 1588- 1589- 1590- 1591- 1592- 1593- 1594- 1595- 1596- 1597- 1598- 1599- 1600- 1601- 1602- 1603- 1604- 1605- 1606- 1607- 1608- 1609- 1610- 1611- 1612- 1613- 1614- 1615- 1616- 1617- 1618- 1619- 1620- 1621- 1622- 1623- 1624- 1625- 1626- 1627- 1628- 1629- 1630- 1631- 1632- 1633- 1634- 1635- 1636- 1637- 1638- 1639- 1640- 1641- 1642- 1643- 1644- 1645- 1646- 1647- 1648- 1649- 1650- 1651- 1652- 1653- 1654- 1655- 1656- 1657- 1658- 1659- 1660- 1661- 1662- 1663- 1664- 1665- 1666- 1667- 1668- 1669- 1670- 1671- 1672- 1673- 1674- 1675- 1676- 1677- 1678- 1679- 1680- 1681- 1682- 1683- 1684- 1685- 1686- 1687- 1688- 1689- 1690- 1691- 1692- 1693- 1694- 1695- 1696- 1697- 1698- 1699- 1700- 1701- 1702- 1703- 1704- 1705- 1706- 1707- 1708- 1709- 1710- 1711- 1712- 1713- 1714- 1715- 1716- 1717- 1718- 1719- 1720- 1721- 1722- 1723- 1724- 1725- 1726- 1727- 1728- 1729- 1730- 1731- 1732- 1733- 1734- 1735- 1736- 1737- 1738- 1739- 1740- 1741- 1742- 1743- 1744- 1745- 1746- 1747- 1748- 1749- 1750- 1751- 1752- 1753- 1754- 1755- 1756- 1757- 1758- 1759- 1760- 1761- 1762- 1763- 1764- 1765- 1766- 1767- 1768- 1769- 1770- 1771- 1772- 1773- 1774- 1775- 1776- 1777- 1778- 1779- 1780- 1781- 1782- 1783- 1784- 1785- 1786- 1787- 1788- 1789- 1790- 1791- 1792- 1793- 1794- 1795- 1796- 1797- 1798- 1799- 1800- 1801- 1802- 1803- 1804- 1805- 1806- 1807- 1808- 1809- 1810- 1811- 1812- 1813- 1814- 1815- 1816- 1817- 1818- 1819- 1820- 1821- 1822- 1823- 1824- 1825- 1826- 1827- 1828- 1829- 1830- 1831- 1832- 1833- 1834- 1835- 1836- 1837- 1838- 1839- 1840- 1841- 1842- 1843- 1844- 1845- 1846- 1847- 1848- 1849- 1850- 1851- 1852- 1853- 1854- 1855- 1856- 1857- 1858- 1859- 1860- 1861- 1862- 1863- 1864- 1865- 1866- 1867- 1868- 1869- 1870- 1871- 1872- 1873- 1874- 1875- 1876- 1877- 1878- 1879- 1880- 1881- 1882- 1883- 1884- 1885- 1886- 1887- 1888- 1889- 1890- 1891- 1892- 1893- 1894- 1895- 1896- 1897- 1898- 1899- 1900- 1901- 1902- 1903- 1904- 1905- 1906- 1907- 1908- 1909- 1910- 1911- 1912- 1913- 1914- 1915- 1916- 1917- 1918- 1919- 1920- 1921- 1922- 1923- 1924- 1925- 1926- 1927- 1928- 1929- 1930- 1931- 1932- 1933- 1934- 1935- 1936- 1937- 1938- 1939- 1940- 1941- 1942- 1943- 1944- 1945- 1946- 1947- 1948- 1949- 1950- 1951- 1952- 1953- 1954- 1955- 1956- 1957- 1958- 1959- 1960- 1961- 1962- 1963- 1964- 1965- 1966- 1967- 1968- 1969- 1970- 1971- 1972- 1973- 1974- 1975- 1976- 1977- 1978- 1979- 1980- 1981- 1982- 1983- 1984- 1985- 1986- 1987- 1988- 1989- 1990- 1991- 1992- 1993- 1994- 1995- 1996- 1997- 1998- 1999- 2000- 2001- 2002- 2003- 2004- 2005- 2006- 2007- 2008- 2009- 2010- 2011- 2012- 2013- 2014- 2015- 2016- 2017- 2018- 2019- 2020- 2021- 2022- 2023- 2024- 2025- 2026- 2027- 2028- 2029- 2030- 2031- 2032- 2033- 2034- 2035- 2036- 2037- 2038- 2039- 2040- 2041- 2042- 2043

شروط توافر حالة المنافسة الكاملة:

تتمثل شروط تحقق المنافسة الكاملة في أي سوق من الأسواق في الآتي :

1- كثرة عدد البائعين والمشتريين:

فالبائعون يمثلون جانب العرض والمشتريون يمثلون جانب الطلب وكثرة البائعين إنما يؤدي إلى عجز أي

بائع بمفرده عن أن يؤثر في الثمن بإجراء فردى من جانبه عن طريق التحكم في عرض السلعة ولإيتاني ذلك إلا

إذا كانت الكمية التي يعرضها هذا البائع لا تمثل إلا نسبة ضئيلة من العرض الكلي للسلعة، ففي هذه الحالة

سيقرر كل منتج مقدار ما ينتجه على أساس السعر السائد في السوق، لأن مقدار ما ينتجه لا يمثل إلا نسبة

ضئيلة من الإنتاج الكلي لأن زيادة إنتاجه أو انقطاعه لا يؤثر في سعر السوق.

وكثرة المشتريين تؤدي إلى عجز أي مشتر بمفرده عن أن يؤثر في الثمن عن طريق التحكم في طلب

السلعة ولإيتاني ذلك إلا إذا كانت الكمية التي يطلبها كل مشتر لا تمثل إلا نسبة ضئيلة من الطلب الكلي على

السلعة، ففي هذه الحالة سيقدر كل مستهلك الكمية التي يشتريها على أساس السعر السائد في السوق، لأن مقدار

ما يشتريه وإن كان يمثل جزءا كبيرا من دخله، إلا أنه لا يمثل إلا نسبة ضئيلة جدا من الطلب الكلي وهذا لا

يتأثر السعر إلا بقصوف جماعي من جانب البائعين أو جانب المشتريين، أما البائع الفرد أو المستهلك الفرد فلا

تتوافر له الوسيلة للتأثير على السعر وليس أمامه إلا قبول السعر المحدد في السوق.

2- تخافس السلعة تخافسا تاما:

نفترض وحدة سعر السلعة في سوق المنافسة الكاملة تخافس وحدات السلعة تخافسا تاما من وجهة نظر

المشتريين ومعنى ذلك أن المشتريين ينظرون إلى كل وحدة من وحدات السلعة على أنها تحقق نفس الإشباع

وتعطى ذات المنفعة بصرف النظر عن المنتج الذي أنتجها وفي هذه الحالة لا يستطيع أي بائع أن يرفع الثمن

ولو بقر ضئيل لأنه إن فعل ذلك فسوف يواجه بتحول المشتريين عنه لطلب السلعة من البائعين الآخرين الذين

لم يرفعوا الثمن.

3- علم المتعاملين بالآثمان:

ومقتضى هذا الشرط أن تكون هناك علانية تامة بالنسبة للأسعار وشروط البيع والشراء، فهذا العلم هو

الذي يجعل المستهلكين يعرضون عن شراء من البائع الذي يرفع ثمن السلعة ويشتررون من البائعين الآخرين،

الأمر الذي يؤدي إلى انعدام الاختلاف في الأسعار ليسود سعر واحد للسلعة، أما إذا كان المشترون يجهلون

الأسعار كان في مقدور البائعين أن يبيعوا السلعة الواحدة بأثمان مختلفة.

4- حرية الانتقال من صناعة إلى أخرى:

ويضمن هذا الشرط كثرة عدد المنتجين في الصناعات المنافسة حتى لا يقتصر الإنتاج على عدد

محدود من المنتجين الذين يمكنهم الاندماج فيما بينهم على تحديد الأسعار ويقتضي هذا الشرط ألا تكون هناك

عقبات أمام عوامل الإنتاج المختلفة في الانتقال من صناعة إلى أخرى بحيث عن تحقيق أكبر عائد ممكن ويجب

ألا تتدخل القيادات في تحديد عدد المتهين لمهنة ما ولا تتدخل الحكومة في تحديد عدد المنتجين الذين يسمح

لهم بالدخول في صناعة ما، وألا تكون هناك اتحادات قوية بين المنتجين تحارب أي راعب في الدخول إلى

صناعتهم.

المادة ١١ (القسم الثاني) أولى جزء (انتظام التناسيب) المتقدمة

١- حياض تحاليف القلي

تفرض المنافسة الكاملة أنه لا توجد تكاليف نقل يكسبها المشتري الذي يريد أن يحصل من التزاد من منتج قم ربع سعر السلعة وهذا يفترض وجود المنتجين في دائرة مكانية محدودة، فكلما أصبحت تقاطع التزاد لكن تحقق وحدة السعر في السوق وكلما زادت تقنيات النقل أصبح من الممكن أن تقارب الأسعار بين المنتجين ولا تحقق وحدة السعر.

لوحة السعر في سوق المنافسة الكاملة تفترض حياض تكاليف النقل، بمعنى اندماجها والا يمكن للأسعار أن تقارب في حدود هذه التكاليف.

المعادلات العامة بين العرض والطلب والشحن:

يحدد الشحن في سوق المنافسة الكاملة بالتفنن الذي يتحقق عدده التوازن بين الطلب والعرض وهو الشحن الذي تتساوى عنده الكميات المطلوبة مع الكميات المعروضة من السلعة، ولبيان ذلك نفرض أن الكميات المطلوبة والكميات المعروضة من القمح عند مستويات الأسعار المختلفة لهذه السلعة على النحو التالي:

الكمية المعروضة	الكمية المطلوبة	لبن الوحدة بالقرش
كيلو ١٠,٠٠٠,٠٠٠	كيلو ٥,٥٠٠,٠٠٠	٢٥٠
كيلو ٨,٠٠٠,٠٠٠	كيلو ٦,٠٠٠,٠٠٠	٢٣٠
كيلو ٧,٠٠٠,٠٠٠	كيلو ٦,٥٠٠,٠٠٠	٢٢٠
كيلو ٦,٨٠٠,٠٠٠	كيلو ٦,٨٠٠,٠٠٠	٢١٠
كيلو ٦,٥٠٠,٠٠٠	كيلو ٧,٠٠٠,٠٠٠	٢٠٠
كيلو ٦,٠٠٠,٠٠٠	كيلو ٧,٥٠٠,٠٠٠	١٩٠
كيلو ٥,٥٠٠,٠٠٠	كيلو ٨,٠٠٠,٠٠٠	١٨٠

ونلاحظ من هذا الجدول أن الكميات المطلوبة والكميات المعروضة لا تتساوى إلا عند سعر ٢١٠ قرش للكيلو وهو السعر الذي يحدد هذه سعر القمح، أي أي سعر أعلى أو أقل منه لا يحقق التوازن بين العرض

والطلب ولا يظل الحالة مستقرة لهذا السعر، فعندما يكون سعر الكيلو ٢٢٠ تكون الكمية المطلوبة (٦,٥٠٠,٠٠٠)، بينما تكون الكمية المعروضة (٧,٠٠٠,٠٠٠) ومعنى ذلك أن يتهاوت الفائض على البيع ثلاثي تنقسم إلى انخفاض السعر وتزايدى انخفاض السعر إلى الكميات المعروضة وعند الطلب حتى تتساوى الكميات المطلوبة والكميات المعروضة عند السعر ٢١٠ قرشاً وهذا كان للسعر ٢٠٠ قرشاً ولأننا نجد أن الكمية المطلوبة تزيد للمصنع (٧,٠٠٠,٠٠٠)، بينما الكمية المعروضة تكون (٦,٥٠٠,٠٠٠) ولا يستقر السعر عند ذلك لأن فائض المنتجين على التزاد في هذه الحالة يؤدي إلى ارتفاع السعر وارتفاع السعر يؤدي إلى تراجع الطلب وتزايد العرض إلى أن تلغى الكميات المطلوبة والكميات المعروضة عند السعر ٢١٠ قرشاً.

وهكذا يبين أن أي سعر يتحقق هذه التوازن بين العرض والطلب لا يمكن أن يبقى ولا بد أن يتغير إلى أن يصل إلى السعر الذي يحقق التوازن بين العرض والطلب، فأي سعر غير سعر التوازن لا يمكن أن يكون مستمراً لأننا لا نلبث أن ندرك كيف يمكن هذه سعر التوازن.

وتؤدي زيادة الطلب على أي سلعة مع بقاء العرض على حاله إلى ارتفاع ثمن التوازن ويؤدي نقص الطلب إلى انخفاض ثمن التوازن.

ويحدث العكس عند حدوث تغير في الكميات المعروضة عند مستويات الأسعار المختلفة، فزيادة العرض مع بقاء الطلب على حاله تؤدي إلى انخفاض سعر التوازن، بينما يؤدي نقص العرض إلى ارتفاع سعر التوازن، حيث يتحدد على أساس الظروف الجديدة للمعروف من السلعة سعر جديد.

ولو حدث التغير في كل من الطلب والعرض في آن واحد، فإن من السهل معرفة أثر التغير، ففي ظروف العرض والطلب على ثمن السلعة إذا كان لهما نفس الأثر، فزيادة عرض السلعة مع نقص الطلب عليها يؤدي إلى انخفاض ثمنها، لأن الكميات التي تعرض عند نفس الأثمان تكون أكثر من ذي قبل، في حين أن الكميات التي تطلب عند نفس الأثمان تكون أقل من ذي قبل، وهذا وضع من مثله أن بخفض الثمن، وإذا نقص عرض السلعة مع زيادة الطلب عليها فإن ثمن السلعة يرتفع.

أما إذا كانت قوى العرض والطلب تعمل في اتجاهين متعارضين من حيث أثرها على السعر، فإن الثمن قد يرتفع وقد ينخفض، فإذا زاد العرض وزاد الطلب أو نقص العرض ونقص الطلب، فإن ارتفاع الثمن أو انخفاضه نتيجة لذلك يتوقف على مقدار التغير الذي طرأ على كل منهما، فإذا كانت الزيادة في العرض أكبر من الزيادة في الطلب انخفض الثمن، أما إذا كانت الزيادة في الطلب أكبر من الزيادة في العرض ارتفع الثمن، وإذا كان النقص في العرض أكبر من النقص في الطلب ارتفع الثمن، أما إذا كان النقص في الطلب أكبر من النقص في العرض انخفض الثمن، أما إذا تساوت القوتان المتعارضتان بأن كانت الزيادة في العرض متعادلة مع الزيادة في الطلب أو النقص في العرض متعادلاً مع النقص في الطلب، فإن الثمن يظل على ما كان عليه قبل حدوث التغير في القوتين، وكما يتأثر ثمن السلعة بالتغير الذي يطرأ على العرض والطلب، فإنه يؤثر فيهما بدرجة تتوقف على درجة مرونة كل منهما، فزيادة الثمن تؤدي إلى نقص الطلب وزيادة العرض، بينما يؤدي انخفاض الثمن إلى زيادة الطلب ونقص العرض في الحالات العادية.

وعومياً فإنه يمكن وضع القواعد الآتية للعرض والطلب في الحالات العادية:

- يميل الثمن إلى الاستقرار عند النقطة التي تحقق التعادل بين الكميات المطلوبة والكميات المعروضة من السلعة.

- إذا انخفض الثمن فإن الكمية المطلوبة عند الثمن المنخفض تكون أكبر من الكمية التي تطلب عند الثمن الأعلى، ويعرض للبيع عند الثمن الأعلى كمية أكبر من الكمية التي تعرض عند الثمن الأقل.

- تؤدي الزيادة في الطلب إلى رفع الثمن وزيادة العرض، بينما يؤدي نقص الطلب إلى خفض الثمن ونقص العرض.

- تؤدي الزيادة في العرض إلى خفض الثمن وزيادة الطلب، بينما يؤدي نقص العرض إلى رفع الثمن ونقص الطلب.

فالطلب والعرض يؤثران في الثمن ويتأثران به، وهما القوتان اللتان يؤدي تفاعلهما إلى تحديد سعر التوازن.

الكميات المطلوبة بالقيمة	الكميات المطلوبة بالقيمة
١٠٠٠٠٠٠	٢٠٠
١٠٠٠٠٠٠	٢٠٠
١٠٠٠٠٠٠	٢٠٠
١٠٠٠٠٠٠	٢٠٠
١٠٠٠٠٠٠	٢٠٠
١٠٠٠٠٠٠	٢٠٠

ثالثاً: قانون الطلب:

يمكن قانون الطلب على أن الكميات المطلوبة من أي سلعة تزداد بتقلص سعر هذه السلعة، بينما تنقص الكميات المطلوبة بزيادة سعر السلعة.

ويمكن تفسير قانون الطلب على أساس سلوك المستهلك، فالمستهلك في الأحوال العادية لا يملك من ماله على السلعة إلا ما ينخفض من تلك السلعة إلى الحد الذي يوجد معه المستهلك، أن تصحبه بالثمن يدر في نظره استهلاك وحدات ذات منفعة أقل ويوقف من الشراء حين تكافئ التصحية بالثمن مع منفعة الوحدة الإضافية التي يحصل عليها، فإذا ارتفع ثمن السلعة فإن منفعة الوحدات الأخيرة من السلعة تصبح أقل من التصحية التي يتحملها المستهلك ويطغى الثمن الجديد ويمتنع المستهلك من شراء بعض الوحدات إلى أن تعود منفعة الوحدة الأخيرة مما يشتره معادلة في نظره للثمن الذي يدفعه.

وأيضاً: مرونة الطلب:

أصبح معروف لنا الآن أن الكميات المطلوبة من أي سلعة في أي لحظة تزداد بانخفاض السعر وتقل بارتفاع السعر ومعنى ذلك أن الكميات المطلوبة تتغير بتغير الثمن ولكن في اتجاه عكسي والتغير في الكميات نتيجة للتغير في الثمن يتم بدرجات متفاوتة بالنسبة للسلع المختلفة حسب درجة مرونة الطلب على كل سلعة، ودرجة مرونة الطلب على السلعة هي التي تعبر عن مدى استجابة هذا الطلب استجابة للتغير في الثمن، فقد يؤدي تغير بسيط في ثمن بعض السلع إلى تغير كبير في الكميات المطلوبة منها وقد تؤدي تغيرات واسعة في ثمن بعض السلع الأخرى إلى تغيرات بسيطة في الكميات المطلوبة، وهو ما يعبر عنه بمرونة الطلب.

١- كيفية قياس مرونة الطلب:

مرونة الطلب هي العلاقة بين التغير النسبي في الكمية المطلوبة والتغير النسبي في الثمن وهي علاقة يمكن قياسها قياساً عددياً بقسمة التغير النسبي في الكمية على التغير النسبي في الثمن، فإذا أدى ارتفاع في الثمن بنسبة ١٥% إلى انخفاض في الكمية المطلوبة بنسبة ٣٠% كان معنى ذلك أن مرونة الطلب على السلعة: $30\% \div 15\% = 2\%$ وإذا زادت الكمية المطلوبة من سلعة بنسبة ٥٠% نتيجة انخفاض ثمنها بنسبة ٤٠% كان معنى ذلك أن مرونة الطلب على هذه السلعة: $40\% \div 10\% = 4\%$ واحد صحيح.

المتممات (القسم الثاني) (أولى جزء) (انتظام وانتساب)

المتحدة

وعندما تكون المرونة مساوية للوحدات الصحيح يعتبر الطلب متكافئ المرونة وإذا زادت عن الواحد

الصحيح اعتبر الطلب مرنا، أما إذا نقصت عن الواحد الصحيح فإن الطلب يكون غير مرن.

وبمعادلة قياس المرونة للطلب: (التغير النسبي في الكمية المطلوبة ÷ التغير النسبي في الثمن) يمكن الحصول على مرونة مختلفة للطلب على السلع تتراوح بين الصفر وما لا نهاية وهما الحالتين القصويتين للمرونة وتتمثلان شموزا عن قانون الطلب، لأن انعدام المرونة يعني أن التغير في الثمن لا يؤدي إلى أي تغير في الكمية المطلوبة والانهائية المرونة تعني أن الكمية المطلوبة تتغير دون أن يطرأ على الثمن أي تغيير.

وعندما يكون الطلب على السلعة مرنا فإن معنى ذلك أن يزيد مجموع ما ينفقه المستهلكون على هذه السلعة بانخفاض سعرها وأن يقل مجموع ما ينفقه المستهلكون على هذه السلعة بارتفاع ثمنها وإذا كانت مرونة الطلب على السلعة تبلغ الواحد الصحيح كان معنى ذلك، أن ما ينفقه المستهلكون على هذه السلعة يظل ثابتا فيتساوى إنفاقهم عليها قبل انخفاض السعر مع إنفاقهم عليها بعد انخفاض السعر، أما إذا كانت المرونة أقل من الواحد الصحيح فإن مجموع ما ينفقه المستهلكون يقل بانخفاض السعر ويزيد بارتفاعه.

ب- أهمية مرونة الطلب:

تمثل معرفة مرونة الطلب أهمية خاصة في إرشاد الحكومة ورجال الأعمال والعمال وغيرهم من الأطراف إلى السلوك الاقتصادي الذي يحقق مصالحهم تبعاً لظروف الطلب على السلع المختلفة.

فليس من مصلحة الحكومة أن تخفض أسعار السلع والخدمات التي يقدمها القطاع العام بغرض زيادة إيرادات الدولة إلا إذا كان الطلب على هذه السلع والخدمات طلبا مرنا، حيث يؤدي انخفاض الثمن إلى زيادة الكمية المطلوبة بنسبة أكبر وتزداد بذلك الإيرادات فعلا، أما إذا كان الطلب على هذه السلع والخدمات طلبا غير مرن كانت نتيجة التخفيض نقص الإيرادات وليس من مصلحة الحكومة أن تفرض ضريبة على سلعة لأغراض مالية إذا كان الطلب على هذه السلعة طلبا مرنا وكلما زادت مرونة الطلب على السلعة كلما قلت مبيعاتها وقلت حصيلة الضريبة المفروضة عليها تبعا لذلك.

ويمكن للمنتج أن يرفع ثمن السلعة إذا كان الطلب عليها غير مرن وأن يخفض هذا الثمن إذا كان الطلب مرنا.

ج- العوامل التي تتوقف عليها مرونة الطلب:

تتوقف مرونة الطلب على أي سلعة من السلع على العوامل الآتية:

١- مدى وجود سلع بديلة تحقق نفس الإشباع: فكلما وجدت سلع أخرى يمكن أن تحل محل السلعة في تحقيق الإشباع الذي يسعى إليه المشتري كان معنى ذلك أن ارتفاع ثمن السلعة يؤدي إلى تحول المستهلكين عنها بإحلال السلع الأخرى محلها، فيرتب على ذلك نقص كبير في الكميات المطلوبة من هذه السلعة يزد في نسبة التغير في الثمن، أما في حالة عدم وجود سلع بديلة يمكن إحلالها محل السلعة المستخدمة فإن الكميات المطلوبة لا تتأثر كثيرا بالتغير في الثمن، فمرونة الطلب على السلعة تتوقف إلى حد كبير على مدى وجود البديل ودرجة كمال هذا البديل في تحقيق المنفعة المرجوة.

٢- ضرورة السعة للمستهلك: فالطلب على السلع الضرورية التي تشبع حاجات أساسية للإنسان طلب غير مرئي، بينما الطلب على السلع الكمالية التي يمكن الاستغناء عنها طلب مرئي.

٣- أهمية السلعة في ميزانية المستهلك: فكما قلت نسبة ما ينفقه المستهلك من دخله على السلعة كلما قلت مرونتها لأن المستهلك لا يعتبر أهمية في هذه الحالة للتغير الذي يطرأ على ثمن السلعة، حيث يحصل على حاجته منها في جميع الحالات، فارتفاع ثمنها لا يؤدي إلى نقص المطلوب منها، كما أن انخفاض ثمنها لا يؤدي إلى زيادة المطلوب منها، فهي لا تكلف كثيرا في الحالة الأولى ولا توفر كثيرا في الحالة الثانية، لذلك فإن الطلب على السلع ذات القيمة الضئيلة طلب غير مرئي.

٤- الطبقة المستهلكة للسلعة: فكما كان استهلاك السلعة مقصورا على الطبقات الغنية، فإن الكميات المستهلكة منها لا تتأثر كثيرا بالتغيرات التي تطرأ على الثمن، لأن هذه الطبقات لها من القدرة الشرائية ما يمكنها من استعمال السلعة عند أي سعر خاصة إذا كانت هذه السلعة تعتبر في حكم الضرورية بالنسبة لهذه الطبقة نسبيا لها عن غيرها من الطبقات.

وكل العوامل التي تؤثر في مرونة الطلب على السلعة ترد أساسا إلى درجة الإحلال بينها وبين غيرها من السلع وإلى دخل المستهلكين وأهمية الجزء المخصص من هذا الدخل للإتفاق على السلعة، وهما ما يعبر عنهما بأثر الإحلال وأثر الدخل.

ويدخل أثر الإحلال وأثر الدخل في تحديد مرونة الطلب على السلعة، فانخفاض ثمن السلعة يدفع المستهلكين إلى زيادة الكميات المطلوبة منها زيادة كبيرة إذا كان من الممكن إحلال هذه السلعة محل غيرها من السلع دون أن يترتب على ذلك نقص يذكر في الإشباع، بينما لا يزيد ما يطلبه المستهلكون من السلع إلا زيادة محدودة عند انخفاض ثمنها إذا كانت إمكانية إحلالها محل غيرها محدودة.

وزيادة الكمية المطلوبة من السلعة في حالة انخفاض ثمنها لا ترجع فقط إلى إمكانية إحلالها محل غيرها من السلع وإنما ترجع أيضا إلى أن انخفاض ثمنها يؤدي إلى شراء المستهلك للكمية التي كان يحصل عليها بجزء أقل من دخله وحق بذلك فائضا من الدخل يقوم بإفاقته على شراء كميات إضافية من السلعة وغيرها من السلع وكلما كانت النسبة التي يخصصها المستهلك من دخله للإفاق على السلعة نسبة كبيرة كلما كان فائض الدخل الذي يترتب على انخفاض ثمنها كبيرا وأثره ملحوظا في زيادة الكميات المستهلكة من السلعة والسلع الأخرى.

خامسا: التغير في ظروف الطلب:

قد يزداد الطلب على السلعة أو ينقص دون أن يحدث أي تغير في الثمن وذلك نتيجة للتغير في ظروف الطلب على السلعة، ويرجع التغير في ظروف الطلب وانتقاله من حالة إلى حالة، إلى واحد أو أكثر من الأسباب الآتية:

١- التغير في الدخل: فزيادة الدخل النقدي للمستهلكين مع بقاء الأسعار على حالها يؤدي إلى زيادة دخولهم الحقيقي وهو الدخل معبرا عنه بوحدات السلع والخدمات التي يمكن شراؤها بهذا الدخل وزيادة الدخل تمكن من رفع مستوى المعيشة باستهلاك كميات أكبر من السلع عموما عند نفس الأسعار، فيزداد الطلب، بينما يؤدي نقص الدخل إلى نقص الطلب على السلع والخدمات حتى مع بقاء الأسعار على ما هي عليه.

اقتصاد (القسم الثاني) أولى، ج ٤ (الخطط والتدابير) المتحدة

٢- التغير في صورة توزيع الثروة: فتدخل الدولة بحالتها العامة في إعادة توزيع الثروة لمصلحة

محدودي الدخل بفرض الضرائب التصاعدية على الأغنياء ومساعدة الفقراء يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات التي تستهلكها الطبقات الفقيرة ومن المحتمل أن تؤدي إلى نقص الطلب على السلع التي اعتمدت الطبقات الغنية على استهلاكها خاصة إذا كان أثر إعادة توزيع الثروة على دخولهم كبيراً.

٣- التغير في الظروف الاقتصادية السائدة: فعندما يعم الراجح وتسود روح التفاؤل وتزداد الدخول يزداد الطلب على كافة أنواع السلع ولكن الطلب على السلع الإنتاجية يزداد بنسبة أكبر من زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية، لأن توقع الأرباح العالية من جانب المنتجين يدفعهم إلى زيادة طلبهم على الآلات والمعدات وعندما يعم الكساد وتسود روح التشاؤم وتنقص الدخول فينقص الطلب على كافة أنواع السلع ولكن الطلب على السلع الإنتاجية ينقص بنسبة أكبر من نقص الطلب على السلع الاستهلاكية.

٤- التغير في أثمان السلع الأخرى: فإذا كان التغير قد طرأ على ثمن سلعة أخرى بذيلة فإنه يؤثر بالضرورة على طلب السلعة لأن نقص ثمن إحدى السلع البديلتين يؤدي إلى نقص الطلب على الأخرى وزيادة ثمنها يؤدي إلى زيادة الطلب على الأخرى وإذا كان التغير قد طرأ على ثمن سلعة أخرى لا يمكن استخدامها دون استخدام السلعة موضوع الطلب، فمن المحتمل أن يؤدي انخفاض ثمن السلعة الأولى إلى زيادة الطلب على السلعة الثانية.

٥- التغير في عدد السكان وهيكلهم: فزيادة عدد السكان يؤدي إلى زيادة الطلب على ما يستهلكونه من سلع وخدمات، وكلما زاد عدد الأطفال زاد الطلب على ما يخص الأطفال من سلع وفي البلاد التي تزداد فيها نسبة كبار السن يزداد الطلب على ما يخص الكهول من سلع وخدمات.

٦- التغير في الأنفاق والعمول: يتوقف اختيار المستهلك للسلع التي تقوم على إشباع حاجاته طبقاً لأولويات يقرها بناء على ظروفه الموضوعية والشخصية ومن الظروف الشخصية التي تؤثر على تفضيلاته العادات التي تعودها، فقد يستمر في استهلاك بعض السلع ولا يحل محلها سلع أخرى تحقق نفس الإشباع بحكم العادة التي نشأ عليها وليس معنى ذلك أن المستهلكين لا يحضنون لمؤثرات خارجية تحدد اختيارهم للسلع التي يشترونها، فالمحاولات مستمرة من جانب المنتجين للسيطرة على أنواق المستهلكين عن طريق الدعاية لمنتجاتهم وكثيراً ما تنجح هذه المحاولات في التأثير على توزيع المستهلك لدخله لإشباع حاجاته المختلفة، فثقلته بمزاي بعض السلع بالنسبة للسلع الأخرى أو بأهمية إشباع حاجة بالنسبة لحاجة أخرى، والتغير في أهمية السلع في نظر المستهلك من العوامل التي تؤثر في حجم الطلب على هذه السلعة.

وقد يؤدي التغير في عمل المستهلك أو في حالته العائلية أو الصحية إلى التغير في ميوله وذوقه تجاه استهلاك بعض السلع، كذلك التغير في العادات والتقاليد والانتقال من طبقة إلى طبقة يؤدي إلى تغيير الطلب على السلع.

فالتغير في ميول المستهلكين إما كان سببه يؤدي إلى التغير في تفضيلاتهم، الأمر الذي يترتب عليه الزيادة أو النقص في الطلب على بعض السلع.

على الإنفاق

توازن المستهلك:

يسعى المستهلك الرشيد إلى الحصول من إنفاق دخله على أكبر إشباع ممكن، فعندما يقرر النفقة النقدية سلعة معينة يقوم المستهلك بإجراء مقارنة بين منفعة الوحدة المستهلكة من السلع وبين منفعة الوحدات النقدية المدفوعة في شرائها، ومنفعة الوحدات النقدية المدفوعة في شراء وحدة من وحدات سلعة معينة تتمثل في منفعة وحدات السلع الأخرى التي يمكن أن تستخدم هذه النفود في الحصول عليها باعتبار النفود قوة شرائية عامة يولدى استخدامها في شراء سلعة معينة إلى التضحية باستخدامها في شراء سلع أخرى ويتوقف المستهلك عن شراء وحدات جديدة من السلعة عندما يقرر أن المنفعة التي يحصل عليها من استهلاك الوحدة الأخيرة مساوية للمنفعة التي تمثّلها وحدات النفود المدفوعة في شرائها ويوزع المستهلك الجزء من دخله المخصص للاستهلاك على السلع المختلفة في ضوء المنفعة التي يقر الحصول عليها من هذه السلع بقصد الحصول على أكبر إشباع ممكن لحاجاته ويتحقق للمستهلك هذا الوضع عندما تتساوى المنفعة الحدية للإنفاق في مختلف الوجود، حيث يصل المستهلك بذلك إلى نقطة التوازن وهي النقطة التي يحصل يلبرضا على أكبر إشباع ممكن من دخله المخصص للاستهلاك، ولا تكون له بالتالي أي مصلحة في تغيير وضعه لأنه لا يحني من التغيير إلا النقص في الإشباع وفتدان بعض المنافع.

فلو فرضنا أن المستهلك يوزع دخله بين السلع أ، ب، ج، فإنه يصل إلى وضع التوازن عندما يتحقق الشرط التالي:

$$\frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة (أ)}}{\text{ثمن السلعة (أ)}} = \frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة (ب)}}{\text{ثمن السلعة (ب)}} = \frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة (ج)}}{\text{ثمن السلعة (ج)}}$$

أي من السلع الثلاث إشباعاً متساوياً.

ويعتمد الاقتصاديون على فكرة معدل الإحلال الحدي لشرح كيفية وصول المستهلك إلى وضع التوازن على أساس أن المنفعة غير قابلة للقياس ومعدل الإحلال الحدي بين سلعتين (أ، ب) هو عبارة عن عدد وحدات السلعة (ب) اللازمة لتعويض النقص في الإشباع الكلي المترتب على نقص الوحدات المستهلكة من السلعة (أ) بوحدة واحدة وهذا أمر يتوقف في النهاية على نظرة المستهلك إلى المنفعة التي تعود عليه من استهلاك أي من السلعتين في ضوء الكميات المتاحة له من كل منهما.

توازن المستهلك باستخدام منحنيات السواء:

يتجه الفكر الحديث إلى عرض نظرية الحساب الاقتصادي في مجال الاستهلاك في شكل منحنيات سواء يحددون في ضوءها كيفية اختيار المستهلك للسلع التي تعطيه أكبر المنافع بدخل محدود المنفعة ولكن إذا كانت لا يمكن قياسها قياساً عددياً لأنها شخصية إلا أن الشخص عندما يقرر الاستهلاك قد يبدو له أن هناك مجموعات مختلفة من السلع تعطيه نفس الإشباع وبذلك يستوي عنده أن يحصل على واحدة من هذه المجموعات، فقد يقرر مثلاً أن ٣ وحدات من السلعة (أ) + ٤،٥ وحدات من السلعة (ب) تعطيه إشباعاً متساوياً مع ٢ وحدة من (أ) + ٦ وحدات من (ب)، ومع وحدة واحدة من (أ) + ١٠ من (ب)، ومما لا شك فيه أن هذه المجموعات من السلعتين إذا تضاعفت فإنها تعطيه إشباعاً متساوياً ولكن على مستوى أكبر من مستوى الإشباع الأول.

اقتصاد (القسم الثاني) أولى به، ج (انتظام وانتساب) المتبعة

وكل مجموعة من السلعتين تعطى المستهلك نفس الإشباع تعتبر مجموعات متساوية الأهمية في نظره ويمكن تمثيلها بمنحنى سواء تمثل كل نقطة من النقط الواقعة عليه مجموعة من السلعتين تحقق للمستهلك نفس المستوى من مستويات الإشباع.

ويمكن بناء على تفضيلات المستهلك وضع أكثر من منحنى من منحنيات السواء في صورة خريطة تعرف بخريطة السواء، فمن البديهي أن من الأفضل للمستهلك أن يرتفع بمستوى إشباعه بالحصول على مجموعة تتضمن زيادة في كل من السلعتين.

ومن خصائص منحنيات السواء أنها تنحدر من أعلى إلى أسفل جهة اليمين تعبيراً عن أن بقاء الإشباع ثابتاً يقتضى أن يعوض النقص في الكمية المستهلكة من (أ) بزيادة في الكمية المستهلكة من (ب)، فإذا كان أحد منحنيات السواء أفقياً، كان معنى ذلك أن المستهلك يحصل على نفس الإشباع من مجموعة من السلعتين كلاهما يتضمن نفس الكمية من السلعة (ب)، بينما تتضمن واحدة منهما كمية أكبر من السلعة (أ) وهذا وضع غير متصور.

وإذا كان أحد منحنيات السواء رأسياً كان معنى ذلك أن المستهلك يحصل على نفس الإشباع من مجموعة من السلعتين كلاهما يتضمن نفس الكمية من السلعة (أ)، بينما تتضمن واحدة منهما كمية أكبر من السلعة (ب) وهذا وضع غير متصور هو الآخر.

وإذا كان منحنى السواء منحدرًا من أعلى إلى أسفل جهة اليسار كان معنى ذلك أن مجموعة أكبر من كل من السلعتين (أ)، (ب) لا تغير من مستوى الإشباع بالنسبة للمستهلك وهذا يتنافى مع طبيعة الأشياء.

ومنحنيات السواء محدبة تجاه نقطة الأصل مما يدل على تناقص معدل الإحلال الحدي بين السلعتين (أ)، (ب) فمعدل الإحلال الحدي بين (أ)، (ب) هو الكمية من (ب) التي يكون المستهلك مستعداً للتنازل عنها للحصول على وحدة إضافية من (أ) وكلما كبرت الكمية التي يحصل عليها المستهلك من (أ) كلما قل عدد الوحدات التي يرضى بالتنازل عنها من (ب) للحصول على وحدة إضافية من (أ) وهذا يدل على تناقص معدل الإحلال الحدي.

ولا يمكن لمنحنيات السواء أن تتقاطع في نقطة لأن تقاطعها يعنى أن نقطة واحدة تمثل مجموعة واحدة من السلعتين تقع على منحنيين تمثل النقط الواقعة على كل منهما مستوى مختلف من مستويات الإشباع وهذا أمر غير منطقي ولو كان اختيار المستهلك مطلقاً من قيود الدخل المحدود لما توانى لحظة في الحصول على مجموعة من السلعتين تمثلها أي نقطة تقع على منحنى السواء الذي يمثل أعلى مستوى لتفضيلاته وانه عادة ما يكون محدوداً في ملوكه وفي اختياره بمقدار الدخل المخصص للاتفاق على السلعتين فلو فرضاً أن المستهلك يخصص من دخله للاتفاق على السلعتين ٥ جنيهات وكان ثمن الوحدة من (أ) جنيه وثمان الوحدة من (ب) نصف جنيه، فما هي المجموعات المختلفة من السلعتين التي يمكن أن يشتريها بالجنيهات الخمسة ؟

(أ) (ب)

٥ صفر

٤ ٢

٣ ٤

٢ ٦

١ ٨

صفر ١٠

ويمكن باستخدام هذه الأرقام أن نرسم خطاً بيانياً يعرف بخط السعر، وبإدماج خط السعر في خريطة السواء نجد أن هذا الخط يلامس أحد منحنيات السواء في نقطة، فخط السعر يمثل إمكانيات المستهلك على شراء السلعتين ومنحنيات السواء تمثل إذن نقطة التقاء الإمكانيات مع التفضيلات، لذلك كانت المجموعة من السلعتين التي تمثلها هذه النقطة هي التي تعطى المستهلك أكبر إشباع ممكن في حدود دخله، وأي نقطة غير نقطة التماس السابقة لا تؤدي إلى وصول المستهلك لمرحلة التوازن.

فالنقطة التي تقع على خط السعر وعلى منحنى سواء أقل تمثل مجموعة من السلعتين تعطى المستهلك إشباعاً أقل بإنفاق نفس المبلغ والنقطة التي تقع على نفس منحنى السواء وخارج خط السعر تمثل مجموعة من السلعتين تعطى المستهلك نفس الإشباع ولكنها تحتاج إلى مبلغ أكبر من المبلغ المخصص للإنفاق على السلعتين.

فالمستهلك يصل إلى حالة التوازن باستهلاك المجموعة من السلعتين التي تمثلها نقطة تماس خط السعر الذي يمثل إمكانيات المستهلك مع أحد منحنيات السواء التي تمثل تفضيلاته وبذلك لا يحصل المستهلك على نفس الإشباع بمبلغ أكبر ولا على إشباع أقل بنفس المبلغ.

ومما سبق يتضح أن المستهلك يضع خطة استهلاكه في ضوء العناصر التالية:

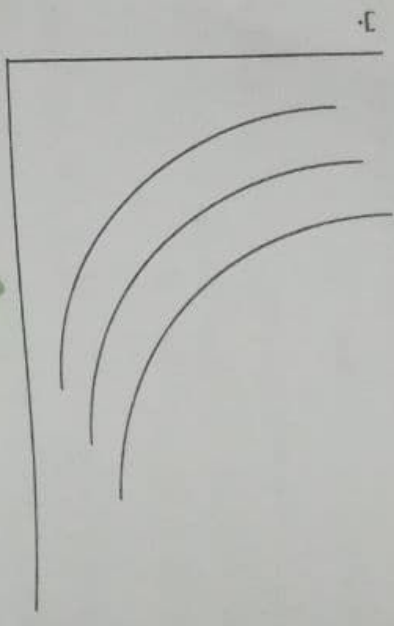
- أولويات الإشباع في تقديره.

- مقدار الدخل المخصص للاستهلاك.

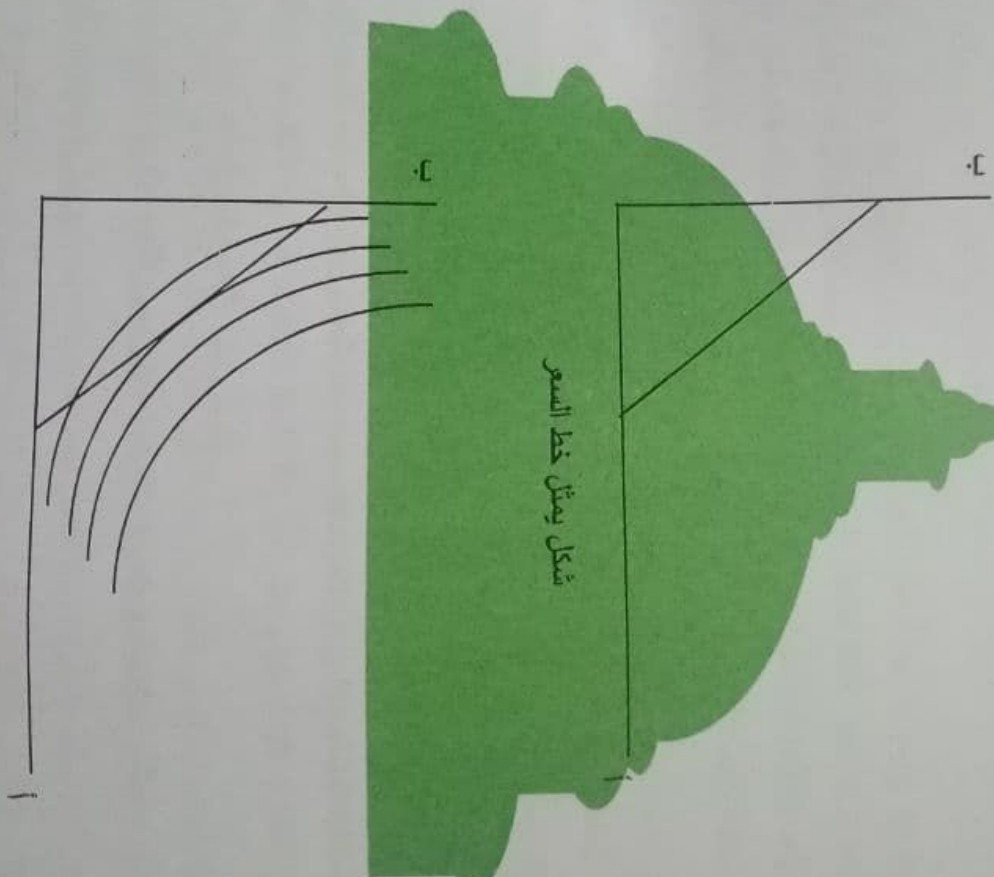
- أثمان السلع في السوق.

وأي تغيير يطرأ على واحد أو أكثر من هذه العناصر يدفع المستهلك إلى تغيير استهلاكه بحثاً عن وضع

توازني جديد.



شكل منحنى السواء وخريطة السواء



شكل يمثل خط السعر

شكل خط السعر مندمجاً في خريطة السواء

س : تحدث بالتفصيل عن العرض ؟ (مايو ٢٠٢٠، ٢٠١٧، ٢٠١٦، ٢٠١٥، ٢٠١٢، ٢٠١١)

عناصر الإجابة :

العرض :

أولاً: معنى العرض.

ثانياً: جدول العرض.

ثالثاً: قانون العرض.

رابعاً: مرونة العرض:

أ- كيفية قياس مرونة العرض.

ب- أهمية مرونة العرض.

ج - العوامل التي تتوقف عليها مرونة العرض.

خامساً: التغير في ظروف العرض.

أولاً: معنى العرض:

لا يعني عرض سلعة ما مقدار ما هو موجود منها وإنما يعني ما يقبل المنتجون بيعه منها عند زمن معين، فقد يكون المقدار الكلي الموجود من السلعة أكثر من الكمية التي يقبل المنتجون بيعها عند الزمن المحدد في السوق، ويحتفظ المنتجون بالقدر الزائد في مخازنهم حتى لا ينخفض الثمن، وقد يكون المقدار الكلي الموجود من السلعة أقل من الكمية التي يقبل المنتجون بيعها بشن السوق ولكنهم ينفون تشغيل الطاقة الاحتياطية في مصانعهم لسد العجز حتى لا يبرقع الثمن فينصرف المشترون عن الشراء خاصة إذا كان الطلب على السلعة مرتباً.

ثانياً: جدول العرض:

يبين جدول العرض الكميات التي يقبل المنتجون بيعها عند كل سعر داخل سلسلة من الأسعار خلال مدة معينة على فرض ثبات العوامل الأخرى التي تؤثر في العرض غير عامل السعر.

ومعنى ذلك أن جدول العرض يعبر عن العلاقة بين الكمية المعروضة من السلعة وبين مستويات ثمنها في ظروف ثابتة حتى يمكن إظهار أثر تغير سعر السلعة على الكميات المعروضة منها بعيداً عن أثر العوامل الأخرى.

ومن ثم يجب عمل جدول جديد للعرض كلما تغيرت الظروف، فقد تظهر حالة العرض الأسبوعي لسلعة ما في دولة معينة على النحو التالي:

الكميات المعروضة بالكيلو	الثمن بالقرش
١٠٠٠٠٠٠	١٠٠
٢٠٠٠٠٠٠	١٢٥
٤٠٠٠٠٠٠	١٥٠
٥٥٠٠٠٠٠	٢٠٠
٨٠٠٠٠٠٠	٢٥٠

المقدمة

اقتصاد (القسم الثاني) أولى بدع (انتظام وانتساب)

المقدمة

ثالثاً: قانون العرض:

يقص قانون العرض على أن الكميات المعروضة من أي سلعة تزداد بتزايد سعر هذه السلعة، بينما تنقص الكميات المعروضة بقص السعر.

ويُفسر قانون العرض على أساس تصرف المنتج، فارتفاع السعر يؤدي إلى زيادة الإنتاج وزيادة الأرباح تعزى مشروعات جديدة على الدخول في مجال الإنتاج فيزداد العرض ولا يمكن للمنتجين تعويض نمو في مجال الصناعة للتوسع في الإنتاج إلا في حالة ارتفاع الثمن، لأن التوسع في الإنتاج في حالة الثمنية الكاملة تصحبه زيادة في التكاليف بفعل قانون تناقص الغلة، فإذا ارتفع ثمن السلعة أمكن للمنتج إنتاج وحدات جديدة من السلعة مادام أن الثمن الجديد كاف لتغطية تكاليف الإنتاج ويؤدي نقص الثمن إلى تصريف اللطيف في اتجاه عكسي.

رابعاً: مرونة العرض:

تتغير الكميات المعروضة من أي سلعة في أي لحظة بتغير الثمن وفي نفس الاتجاه فتزداد الكميات المعروضة بازدياد الثمن وتقل بنقصانه ولكن التغير في الكمية المعروضة نتيجة التغير في الثمن يتم بدرجات متفاوتة بالنسبة للسلع المختلفة حسب درجة مرونة عرض كل سلعة.

ومرونة عرض السلعة هي التي تعبر عن مدى استجابة هذا العرض للتغير في الثمن، فقد يؤدي تغير بسيط في أثمان بعض السلع إلى تغير كبير في الكميات المعروضة منها وقد يؤدي تغير كبير في أثمان بعض السلع الأخرى إلى تغير ضئيل في الكمية المعروضة.

أ- كيفية قياس مرونة العرض:

مرونة العرض هي العلاقة بين التغير النسبي في الكمية المعروضة والتغير النسبي في الثمن وهي علاقة يمكن قياسها قياساً عددياً بقيمة التغير النسبي في الكمية التي تقدم للبيع على التغير النسبي في الثمن، فإذا أدى ارتفاع في الثمن بنسبة ٢٠% إلى ارتفاع الكمية المعروضة بنسبة ٥٠% كان معنى ذلك أن مرونة عرض السلعة: $50\% \div 20\% = 2.5$ وإذا زادت الكمية المعروضة بنسبة ١٠% نتيجة ارتفاع ثمن السلعة بنسبة ٥٠% كان معنى ذلك أن مرونة عرض السلعة: $10\% \div 50\% = 0.2$ وإذا زادت الكمية المعروضة من سلعة بنسبة ١٠% نتيجة ارتفاع ثمنها بنسبة ١٠% كان معنى ذلك أن مرونة عرض هذه السلعة $10\% \div 10\% = 1$ واحد صحيح.

وعندما تكون المرونة مساوية للواحد الصحيح يكون العرض متكافئاً المرونة وإذا زادت المرونة عن الواحد الصحيح كان العرض مرناً، أما إذا نقصت المرونة عن الواحد الصحيح كنا بصدد عرض غير مرّن. فمعادلة مرونة العرض هي: التغير النسبي في الكمية المعروضة ÷ التغير النسبي في الثمن. ونطبق هذه المعادلة يمكن الحصول على مروّنات مختلفة لعرض السلع.

ب- أهمية مرونة العرض:

يتوقف أثر الإعانات الاقتصادية التي تمنحها الدولة للمنتجين بفرض زيادة الإنتاج على درجة مرونة العرض، فإذا كان عرض السلعة غير مرّن قل أثر الإعانة في زيادة الإنتاج وتحد مرونة العرض من قدرة المستهلكين على التأثير في ثمن السلعة بتصريف جماعي من جانبهم.

(١٨)

وتؤثر مرونة العرض على سلطة المنتج في رفع الثمن وفي قدرته على نقل عبء الضريبة بين المستهلكين خاصة إذا قوبلت مرونة العرض بطلب غير مرن وقد ينتهي الأمر إلى توزيع عبء الضريبة بين المنتج والمستهلك تبعاً للعلاقة بين مرونة العرض ومرونة الطلب.

ج- العوامل التي تتوقف عليها مرونة العرض:

تتوقف مرونة عرض أي سلعة من السلع على إمكانية تحويل موارد الإنتاج المستخدمة في إنتاج هذه السلعة إلى مجالات إنتاج أخرى والعكس، فإذا كان هذا التحويل في الموارد أمر سهلاً زادت مرونة عرض السلعة لأن انخفاض الثمن يؤدي إلى تحويل بعض موارد الإنتاج من القطاعات الأخرى إلى قطاع إنتاج السلعة، أما إذا كان من الصعب دخول موارد جديدة إلى ميدان إنتاج السلعة أو خروج بعض الموارد المستخدمة في إنتاج السلعة إلى مجالات إنتاج أخرى فإن العرض يكون عرضاً غير مرناً.

وعموماً تتوقف مرونة السلعة في الزمن القصير على مدى قابليتها للتخزين، فكلما كانت السلعة قابلة للتخزين كلما كان عرضها مرناً، أما إذا كانت السلعة غير قابلة للتخزين فإن عرضها يكون غير مرناً كما هو الحال بالنسبة للسلع القابلة للتلف السريع، حيث يجب بيع كل الكميات الموجودة منها بصرف النظر عن الثمن. أما في الزمن الطويل وهو الزمن الذي يمكن خلاله تعديل الإنتاج بحيث تتناسب الكمية المعروضة مع الثمن، فتتحول كثير من حالات العرض غير مرناً إلى عرض مرناً، ففي هذا الزمن تزداد إمكانية تحويل بعض الموارد الموطأة في مجالات النشاط الأخرى إلى إنتاج تلك السلع وإمكانية تحويل موارد الإنتاج المستخدمة في إنتاج هذه السلع إلى مجالات النشاط الأخرى تبعاً للرجعة التي تتجه إليها تغيرات الأسعار.

خامساً: التغير في ظروف العرض:

افترضنا ونحن ندرس العلاقة بين العرض والثن ثبات العوامل الأخرى ولكن العرض قد يزداد أو ينقص دون أن يطرأ أي تغير على الثمن وذلك للتغير في ظروف عرض السلعة، ويبرجع التغير في ظروف العرض إلى عدة عوامل أهمها:

١- التغيرات الجوية والكوارث الطبيعية: تؤدي التغيرات الجوية الملائمة إلى زيادة الكمية المنتجة من بعض المحاصيل الزراعية، كما تؤدي العواصف الرملية والزلازل إلى تدمير بعض المصانع فيقل المعروض من إنتاجها.

٢- توقعات المنتجين للحالة الاقتصادية في المستقبل: فاعتقاد المنتجين في استقبال حالة من حالات الراجح وارتفاع الأسعار يحفزهم على تخزين كمية كبيرة من السلع التي يتوقعونها في الحاضر لبيعها في المستقبل بأسعار مرتفعة فينقص المعروض من هذه السلع عند نفس الثمن، أما اعتقاد المنتجين في استقبال حالة من حالات الكساد وانخفاض الأسعار فيغريهم على التخلص من المخزون السلعي الموجود لديهم ويزيد بذلك المعروض من سلعهم عند نفس الثمن.

٣- التغير في أثمان عوامل الإنتاج: فزيادة تكاليف الإنتاج بسبب ارتفاع ثمن عوامل الإنتاج تقلل من الإنتاج المعروض للبيع عند نفس الثمن، بينما يؤدي انخفاض تكاليف الإنتاج بسبب انخفاض ثمن عوامل الإنتاج إلى زيادة الكمية المعروضة للبيع عند نفس الثمن.

٤- تغير الفنون المستخدمة في الإنتاج: فاستخدام الآلات الحديثة في إنتاج السلع ونقلها إلى الأسواق يقلل تكاليف إنتاج السلع وتسويقها وقلة التكاليف تشجع على عرض كمية أكبر من السلعة رغم عدم ارتفاع الثمن.

اكتشاف آثار تغيرات الأثمان في الأجلين القصير والطويل:

تختلف أثر تغيرات الأثمان باختلاف طول الفترة التي تتبع فيها هذه التغيرات أثرها، فتغيرات الأثمان تنتج في الزمن الطويل آثاراً مختلفة عن الآثار التي ترتب عليها في الزمن القصير، والزمن القصير هو الفترة من الوقت التي لا يتمكن المنتجون فيها من تغيير عرض السلعة إلا عن طريق زيادة أو إنقاص المستقدم من عوامل الإنتاج المتغيرة وهي العمل والمواد الأولية، فالمنتجون لا يستطيعون في الأجل القصير تغيير كمية الأصول الثابتة المستخدمة في الإنتاج على نحو يحقق تناسب هذه الأصول مع الحجم المطلوب من الإنتاج ويشير حجم الوحدة الإنتاجية في الأجل القصير بالثبات ولا يمكن للصناعة خلال هذا الأجل من اجتلب مؤسسات إليها أو من إخراج بعض المؤسسات القائمة من مجالها مع ذلك يبقى التغيير الجزئي في عرض السلعة ممكناً في الأجل القصير.

أما الزمن الطويل فهو الفترة من الوقت التي يمكن فيها للتغيير في الثمن أن يحدث أثره الكامل بالنسبة للعرض والطلب عن طريق تغيير حجم الوحدة الإنتاجية بإضافة أصول رأسمالية جديدة أو بتقصية بعض الأصول الرأسمالية القائمة، ففي هذا الزمن يمكن المنتجون من تغيير مستوى الطاقة الإنتاجية لمؤسساتهم بحيث تصبح متناسبة مع كمية الإنتاج المطلوبة في السوق عن طريق إقامة مؤسسات جديدة أو توسعة المصانع الموجودة استجابة للزيادة في الطلب، فالزمن الطويل كمثل بتعطيل أوضاع المؤسسات وحجم استثماراتها في الأصول الثابتة بحيث يصبح مستوى الطاقة الإنتاجية متناسب مع الكمية المطلوبة من منتجات الصناعة.

ففي الزمن القصير قد يضطر المنتج إلى البيع بشئ أقل من الثمن الذي يغطي جميع تكاليف الإنتاج وفي هذه الحالة يجب التفرقة بين نوعين من تكاليف الإنتاج: التكاليف الثابتة التي يحملها المنتج سواء زاد إنتاجه أو قل أو توقفت وتكاليف الإنتاج المتغيرة وهي التكاليف التي يتوقف حجمها الكلي على حجم الإنتاج والتكاليف الثابتة تدفعها الوحدة الإنتاجية عند أي مستوى من مستويات الإنتاج لأن الوحدة الإنتاجية لا يمكنها أن تتجنب دفع عوائدها أو فوائد قروضها، كما لا يمكنها أن تتخلص من آلتها ومعالجتها الثابتة وقت الكساد لكي تستردّها وقت الرواج رغبة في عدم تحمل نفقات الإهلاكات والتقديم في التغيرات غير المبرحة، فهذه النفقات ثابتة لا علاقة لها بحجم الإنتاج في الزمن القصير، لذلك قد لا نهتم بالوحدة الإنتاجية بأن يكون الثمن كافياً لتغطية التكاليف الثابتة في الزمن القصير مادام أنه كاف لتغطية التكاليف المتغيرة، كالمواد الأولية وأجور العمال، فإذا كان الثمن يغطي التكاليف المتغيرة، فإن من مصلحة الوحدة الإنتاجية أن تستمر في الإنتاج، حيث تساعد أي زيادة في ثمن بيع منتجاتها عن التكاليف المتغيرة في تغطية جزء من التكاليف الثابتة، الأمر الذي يؤدي إلى ضغط خسائرها عند أقل مستوى ممكن.

فالمنتجون لا يكفون عن الإنتاج في الزمن القصير إلا إذا كان الثمن أقل من القدر الكافي لتغطية التكاليف المتغيرة، لأن أي نقص في الثمن عن هذا الحد يؤدي إلى زيادة خسارة المنتج.

أما في الأجل الطويل، فنجد أن الوحدة الإنتاجية لا تستطيع أن تستمر في الإنتاج إذا لم يغط الثمن جميع التكاليف المتغيرة والثابتة وذلك إما بانخفاض تكاليف الإنتاج ولها بارتفاع السعر إلى المستوى الذي يضمن تغطية جميع التكاليف وبالأاضطرت المؤسسة إلى ترك الصناعة بالتوقف عن تجديدها طالما أن الثمن لا يبرر الاستمرار في الإنتاج.

ولذلك فإن نقص الطلب على أي سلعة وانخفاض ثمنها تبعاً لذلك لا يؤدي إلى نقص العرض نقصاً كبيراً في الزمن القصير، أما إذا كان النقص في الطلب له صفة الدوام والاستمرار فإنه يؤدي إلى نقص الموارد المستخدمة في الصناعة ونقص العرض إلى أن يصبح الثمن كافياً لتغطية جميع التكاليف المتغيرة والثابتة.

وفي حالة زيادة الطلب على السلعة وارتفاع ثمنها تبعاً لذلك يزداد الربح بالنسبة للمؤسسات المنتجة للسلعة، فتتوسع في الإنتاج، كما يؤدي ارتفاع مستوى الربح إلى دخول منشآت جديدة في مجال الصناعة فيزداد العرض وينخفض الثمن ويرتد الربح إلى المستوى العادي ولكن إلى أن يصل الإنتاج إلى المستوى المطلوب يرتفع الثمن ارتفاعاً كبيراً في الأجل القصير.

وقد توجد في الحياة العملية بعض المؤسسات التي قد تستمر في الإنتاج بالرغم من عدم كفاية الثمن لتغطية التكاليف المتغيرة (رغبة منها في المحافظة على عملاتها وموظفيها الاكفاء وصالحها المدربين، فتقوم بإنتاج قدر صغير من المنتجات ترمي به إلى الاحتفاظ بهيكل المؤسسة وعلاقتها بالملاءم وذلك بدلاً من أن تتوقف عن الإنتاج لتعاوده من جديد عندما تبدأ الأسعار في الارتفاع ويساعد المؤسسات على الاستقرار في الإنتاج رغم انخفاض الثمن عن التكاليف المتغيرة وجود احتياطات لديها يمكنها السحب منها أو وجود مصادر سهلة للاقتراض وهي لا تفعل ذلك إلا إذا توقعت المؤسسة زيادة الطلب على منتجاتها في المستقبل زيادة توضعها عن الخسارة التي تتحملها.

ومن نتائج المنافسة الكاملة في الزمن الطويل أن يكون سعر السلعة مساوياً لكل من متوسط نفقات الإنتاج ونفقة الإنتاج الحدية ومتوسط نفقات الإنتاج هو تكاليف الوحدة الواحدة من المنتج متضمنة أجور العمال وثمان المواد الأولية وتكاليف صيانة الآلات واستهلاكها وقالة رأس المال، بالإضافة إلى ربح كاف للمنظم، أما نفقات الإنتاج الحدية فهو مقدار الزيادة في التكاليف نتيجة إنتاج وحدة إضافية من السلعة.

س: تكلم عن تحديد الثمن في حالة المنافسة الكاملة وفي حالات الاحتكار والمنافسة غير الكاملة؟ (مايو ٢٠١٨)

عناصر الإجابة:

تحديد الثمن :

١- تحديد الثمن في المنافسة الكاملة.

٢- تحديد الثمن في حالات الاحتكار، والمنافسة غير الكاملة.

أولاً: الثمن في الاحتكار البسيط

ثانياً: الثمن في حالة التمييز الاحتكار.

ثالثاً: الثمن في المنافسة غير الكاملة.

تحديد الثمن :

لدراسة تحديد الثمن (أو القيمة) يجب تناول الآتي:

١- تحديد الثمن في المنافسة الكاملة.

٢- تحديد الثمن في حالات الاحتكار والمنافسة غير الكاملة.

٣- تحديد الثمن وتدخل الدولة.

وفيما يلي نتناول بالدراسة تحديد الثمن في المنافسة الكاملة وتحديد الثمن في حالات الاحتكار والمنافسة غير الكاملة.

بعضة المند في الصناعة المماثلة

من المعروف أن العرض والطلب هما العنصران الأساسيان للمنتج في السوق، فهما اللذان يحددان في صناعة التكلفة واتجاهات الإيراد بالنسبة لكل منتج.

وبعد ما بدرى التمييز في كل المنطقة القائمة بين المدة القصيرة والمدة الطويلة،

في المدة القصيرة تبقى الطاقة الإنتاجية للمشروعات على ما هي عليه بدون تغيير، أما في المدة الطويلة فتتغير الطاقة الإنتاجية للمشروعات.

ويكون الثمن في المدة القصيرة بالنسبة لمنتجات الصناعة الواحدة عند نقطة التكاليف العرض والطلب. ويتغير هذا الثمن بكونه ثمن واحد يخصص له جميع المنتجين وتزداد وحدة الثمن إلى تعدد البائعين والمشتريين، وتوضح قروية في السوق وتخلص المنتجات، أصبح توافر هذه التوريط يعني كل سبب يدعو البائعين إلى قبول سعر أقل أو بحدوث المشتريين على قبول سعر أعلى.

ويشتد عن وحدة الثمن في السوق فالتن إحصاء المستهلكين وفائض لبعض المنتجين، فالمستهلكون الذين كانوا على استعداد لدفع مبلغ أكبر من الثمن المضاف في السوق للحصول على السلعة يوفرون جزءاً من نظمهم يعرف بفائض المستهلك وهو من طبيعة عقلية والمشتريون الذين كانوا على استعداد للبيع يقبلون المثل من ثمن السوق لانخفاض تكاليف إنتاجهم من بقوة المستهلكين يحصلون على ربحاً في أرباحهم يعرف بفائض المنتج وهو من طبيعة إيجابية.

والثمن الذي يسود بالمنطقة الكاملة هو ثمن التوازن، ولذا ساد السوق موقفاً معين الكبر من ثمن التوازن تكلفت زيادة العرض بالقيمة العكس برافعة إلى ثمن التوازن، ولذا ساد ثمن أقل من ثمن التوازن تكلفت زيادة الطلب برفعه إلى ثمن التوازن.

وكل منهما، نعم، إلى تحقيق أكبر الأرباح في هذه الظروف عليها أن تعمل بالناحية إلى الحد الذي تتسوى عنده التكلفة التي تلحقها في سبيل الإنتاج الإجمالي (التكلفة الحدية) مع ثمن السوق وهو عبارة عن الإيراد المتوسط. ويتسوى الإيراد المتوسط في سوق المنافسة الكاملة مع الإيراد الحدي، حيث تباع الوحدات الإضافية بنفس ثمن الوحدات السابقة والإيراد الذي يشتد من بيع وحدة إضافية يتساوى مع ثمن الوحدة في السوق. فالإيراد المتوسط ثابت والإيراد الحدي ثابت ومتساو مع الإيراد المتوسط وبذلك يكون شرط حصول المنتج على أعلى ربح ممكن في المنافسة الكاملة هو تساوى التكلفة الحدية مع الإيراد الحدي مع ثمن السوق وعندما يكون الثمن أعلى من التكلفة المتوسطة الكلية يحصل المنتج في المدة القصيرة على أرباح غير عادية.

والواقع أن المنتجين المختلفين ينتجون بتكاليف إنتاج متفاوتة داخل الصناعة الواحدة، فبعض المنتجين يشتد بتكاليف أكبر من التكاليف التي يشتد بها بعضهم الآخر، ويطلق على المنتج الذي يشتد في أسوأ الظروف اصطلاح المنتج الحدي ويمكن لبعض المنتجين أن يبقى في الصناعة متحملاً لبعض الخسارة إذا كان ثمن السوق أقل من التكلفة المتوسطة الكلية بشرط أن يكون الثمن متجاوزاً حدود التكاليف المتغيرة وكالها بذلك لتغطية جزء من التكاليف الثابتة ولكن هذا الوضع لا يبقى في المدة الطويلة.

ففي المدة الطويلة تبقى قود وعوائق الدخول إلى الصناعة، حيث تصبح عوامل الإنتاج قادرة على الانتقال بين فروع الإنتاج المختلفة وتقوم المؤسسات بالدخول إلى الصناعة أو بالخروج منها حتى تصل إلى وضع التوازن الكلي.

وفي وضع التوازن الكلي للصناعة تصل كل المؤسسات إلى تعادل تكلفتها الحدية مع إيرادها الحدي وهو ثمن السوق.

وفي التوازن الكلي للصناعة لا يوجد اتجاه إلى دخول الصناعة أو الخروج منها، حيث تحصل كل المؤسسات على الأرباح العادية وتعمل عند أدنى مستوى ممكن لم توسط التكاليف الكلية.

ولكن الوضع السابق يفترض أن كل عوامل الإنتاج متجانسة، وأن كل المنظمين على نفس الدرجة من الكفاءة، والواقع أنه لا توجد وحدة في درجة كفاءة عوامل الإنتاج ولا في درجة كفاءة المنظمين، لذلك كان من الممكن أن نتصور حصول بعض المؤسسات على أرباح فوق الأرباح العادية في الوقت الذي تحصل فيه المؤسسات الحدية على الربح العادي فقط.

٢- تعميد الثمن في حالات الاحتكار والمنافسة غير الكاملة:

يقضي الاحتكار الكامل أن تتوافر لدى المحتكر قدرة الحصول على كل دخول المستهلكين أيما كان مستوى إنتاجه وهو وضع لا يتحقق في الحياة العملية، فكل المنتجين يوجدون في وضع من أوضاع المنافسة بدرجات متفاوتة بسبب الدخول المحدود للمستهلكين وذلك لأن السلع المختلفة تتنافس فيما بينها على دخل المستهلك والحالة الوحيدة التي يتصور فيها وجود محتكر كامل هي حالة قيام شخص واحد بإنتاج كل السلع اللازمة لإشباع حاجات المجتمع، وهذه الحالة كما هو واضح حالة نظرية، فكل محتكر يخضع بدرجة معينة لمنافسة من جانب القطاعات التي لا يغطيها احتكاره.

وبذلك يكون الاحتكار الذي نواجهه في العمل هو الاحتكار غير الكامل الذي يتحكم فيه المحتكر في عرض سلعة معينة ليس لها بديل قريب ويتولى المنتج في هذه الحالة اتخاذ القرار بشأن الثمن والكمية المعروضة.

ولا يستطيع المحتكر أن يتحكم في آن واحد في الثمن الذي يبيع به وفي الكمية التي تطلب من منتجاته عند هذا الثمن، فهو إما أن يحدد الثمن ويترك الكمية وإما أن يحدد الكمية ويترك الثمن، حيث أنه يأخذ في حسابه ردود أفعاله لدى المستهلكين.

ونشرح فيما يلي تكوين الثمن في حالات الاحتكار البسيط والاحتكاري والمنافسة الاحتكارية :

أولاً: الثمن في الاحتكار البسيط:

يتحدد الثمن الذي يحقق للمحتكر أكبر ربح ممكن في ضوء ظروف الطلب على سلعته وفي ضوء المرحلة التي تمر بها نفقات الإنتاج في مؤسسته.

فمن الأمور البديهية أن المحتكر إذا رفع الثمن فقد جانيا من عملائه وأن خفض الثمن استطاع أن يبيع كمية أكبر من المنتجات، لذلك كانت درجة مرونة الطلب على السلعة أهم العوامل التي يجب أن يراعيها المحتكر عند اتخاذ قراره بتحديد الثمن.

٣- على المحكر عند تحديد الثمن أن يأخذ في حسابه المرحلة التي تمر بها نفقة الإنتاج. فإذا كانت نفقة الإنتاج تمر بمرحلة التناقص فإن عليه أن يتصرف في الكمية المنتجة بتحديد الثمن عند مستوى منخفض، أما إذا كانت نفقة الإنتاج تمر بمرحلة التزايد فإن من مصلحته أن يحدد الثمن عند مستوى مرتفع.

ثانياً: الثمن في حالة التمييز الاحتكاري:

حالة التمييز الاحتكاري هي الحالة التي يقوم فيها المحكر لسلعة معينة ببيع سلعته لعدد مختلف من المشتريين بأثمان مختلفة خلال فترة معينة.

والتمييز الاحتكاري له ثلاثة أنواع رئيسية هي:

١- التمييز الشخصي: وهو عبارة عن بيع السلعة إلى أشخاص مختلفين من حيث ظروفهم الشخصية. ومثال ذلك الطبيب الذي يحصل على أتعاب مختلفة من مرضاه حسب مستوى دخولهم، فيحصل من الغني على أتعاب أكبر من تلك التي يحصل عليها الفقير.

ويقوم التمييز في هذه الحالة على المزايا النفسية التي يتوهمها بعض المشتريين وتكون لديهم الاستعداد لدفع ثمن أعلى من الثمن السائد في السوق.

٢- التمييز بحسب الغرض الذي تستخدم فيه السلعة: ويقوم هذا التمييز على الوجه الذي تستخدم فيه السلعة أو الخدمة. ومثال ذلك اختلاف الثمن الذي تقرره شركات الكهرباء للاستعمال الصناعي عن الثمن الذي تقرره للاستعمال المنزلي للكهرباء.

٣- التمييز الجغرافي: وهو تمييز يقوم على عامل المسافة الذي يفصل بين مدينتين وعلى تكاليف النقل التي تترتب على وجود هذه المسافة. وعادة ما يأخذ التمييز الجغرافي شكل التمييز في الأسعار بين المشتريين الوطنيين والمشتريين الأجانب، حيث يمنح المنتج للمشتريين الأجانب أثماناً أقل، وتعرف هذه السياسة بسياسة الإغراق.

وعلى المنتج المحكر الذي يتبع سياسة التمييز أن يحدد الثمن في كل سوق في ضوء درجة مرونة الطلب على منتجاته في هذا السوق. فالتمييز الاحتكاري لا ينتج إلا إذا قامت أسواق درجة مرونة الطلب على نفس المنتجات فيها مختلفة.

ففي حالة اختلاف درجة مرونة الطلب يكون من مصلحة البائع أن يحدد الثمن الأعلى في السوق التي تكون فيها مرونة الطلب قليلة، ويحدد الثمن المنخفض في السوق التي تكون فيها مرونة الطلب كبيرة، ويحول السلع إلى هذه السوق التي يؤدي تحديد سعر منخفض فيها إلى زيادة ظاهرة في إيرادات البائع. ويستمر الاتجاه إلى تحويل المنتجات من السوق التي تقل فيها درجة المرونة إلى السوق التي تزداد فيها درجة مرونة الطلب حتى تتساوى الإيرادات الحدية في السوقين، ففي هذه الحالة تصل الأرباح إلى أعلى مستوى ممكن.

ثالثاً: الثمن في المنافسة غير الكاملة:

تسيطر على النشاط الاقتصادي في العصر الحديث مشروعات تعمل بين المنافسة الكاملة والاحتكار البسيط، وتسود السوق في هذه الحالة المنافسة غير الكاملة، والمنافسة غير الكاملة متعددة الأشكال:

فإذا كان عدد المشروعات كبيراً ولكن المنتجات غير متجانسة تجانساً تاماً تكون بصدد منافسة احتكارية، وإذا كانت وحدات السلعة متجانسة ولكن إنتاجها محصور في عدد قليل من المشروعات تكون بصدد منافسة قلة، وإذا انحصر الإنتاج في عدد قليل من المشروعات مع تخلف شرط تجانس السلعة تكون بصدد منافسة قلة غير كاملة، وإذا اقتصر إنتاج سلعة متجانسة على مشروعين فقط تكون بصدد احتكار ثنائي.

والحالة الأكثر شيوعاً من حالات المنافسة غير الكاملة هي حالة المنافسة الاحتكارية، ويتميز سوق المنافسة الاحتكارية بوجود عدد كبير من المشروعات التي تقوم بالإنتاج بحيث لا يكون في مقدور المنتج الواحد أن يؤثر في حجم المبيعات بتصرف فردي من جانبه. ويقوم المنتجون في المنافسة الاحتكارية بإنتاج سلعة واحدة ذات أنواع، ولكن كل منتج يحاول أن يدخل على ما ينتجه من السلعة بعض لمسات خاصة تميزها لدى المستهلكين عن منتجات المشروعات الأخرى، ففي هذه الحالة يعتقد المستهلك بوجود فروق بين إنتاج المشروعات المختلفة وعلى هذا النحو يستطيع كل منتج أن يكسب لنفسه قطاعاً من المستهلكين وسوقاً خاصة به، ويكون بالتالي محتكر متنافس، فهو محتكر لأنه ينتج نوعاً متميزاً من السلعة وهو متنافس لكثرة المنتجين للأنواع الأخرى في الوقت الذي تقوم فيه بين الأنواع المختلفة درجة كبيرة من درجات الإحلال.

ويتوقف الثمن الذي يبيع به المشروع على الكمية المعروضة من السلعة، فيزداد الثمن إذا نقص العرض، كما يتوقف أيضاً على درجة مرونة الطلب على السلعة التي ينتجها، ومرونة الطلب في هذه الحالة أكبر من مرونة الطلب في حالة الاحتكار وأقل من مرونة الطلب في حالة المنافسة الكاملة.

وبذلك يمكن القول أن قدرة المنافس المحتكر على التأثير في الثمن أقل من قدرة المحتكر وأكبر من قدرة المنتج في سوق المنافسة الكاملة. ويتحدد الثمن في المنافسة الاحتكارية عند نقطة تساوى الإيراد الحدي مع النفقة الحدية، فعند هذه النقطة يصل المنتج إلى مرحلة التوازن التي يحقق فيها أعلى قدر من الأرباح.

س: تكلم عن كيفية تدخل الدولة في تحديد الأثمان ؟ (مايو ٢٠١٧، ٢٠١٤، ٢٠١٣، ٢٠٠٩)

عناصر الإجابة:

تحديد الأثمان وتدخل الدولة :

أولاً: فرض ثمن أقل من ثمن التوازن (الثمن الجبري).

ثانياً: فرض ثمن أعلى من ثمن التوازن.

تحديد الأثمان وتدخل الدولة :

عرفنا فيما سبق أن الثمن يتحدد بقوة العرض والطلب وأن الثمن الذي يحقق التعادل بين الكمية المطلوبة والكمية المعروضة هو ثمن السوق أو ثمن التوازن أو التعادل، ويعني ذلك أن جهاز الثمن يقوم بتطهير السوق من السلعة ولا يهم ما إذا كان يوجد من الأفراد ما لم يتم إشباع حاجته من السلعة موضوع البحث، فالحاجة مهما اشتدت لا قيمة لها إذا لم تكن هناك قدرة على دفع الثمن الذي يطلبه البائع.

وهنا يظهر عيب أساسي من عيوب السوق أو الثمن الذي تحدد في السوق والمقصود هنا أن توزيع السلعة من خلال الثمن سوف يتم طبقاً للدخول النسبية للأفراد وليس طبقاً لاحتياجاتهم النسبية وبالتالي فالمجتمع الذي يفتقد إلى عدالة في توزيع الدخل القومي، فإن هذه الحقيقة تمثل قيداً على عمل جهاز الثمن، فجهاز الثمن لا يلبي كل الاحتياجات إلا إذا كانت مستندة على قدرة من الدفع، ومن هنا قد تتدخل الدولة للرقابة على أثمان السوق وتحديد هذه الأثمان بشكل يبتعد عن ثمن التوازن سواء كان هذا الثمن الجديد أعلى أو أقل من ثمن التوازن:

أولاً: فرض ثمن أقل من ثمن التوازن (الثمن الجبري):

يفرض أن ثمن السوق أو ثمن التوازن للسلعة (أ) عشرون جنيهاً، فقد ترى الدولة في هذه الحالة أن هذا الثمن يحرم فئات كثيرة من أصحاب الدخل المنخفضة أو الدخل المحدودة من الحصول على النصيب من هذه السلعة، حيث لا تسعفهم قوتهم الشرائية بدفع ثمن التوازن السائد، ففي هذه الحالة قد تقرر الدولة فرض ثمن أقل من ثمن التوازن وليكن خمسة عشر جنيهاً وجعلت من هذا الثمن ثمناً قانونياً ورسمياً وجعلت التعامل بأي ثمن غيره.

ففي هذه الحالة يترتب عليها خلق فائض الطلب، حيث أن الكمية المعروضة عند هذا الثمن أو الثمن القانوني تكون أقل من الكمية المطلوبة عند هذا الثمن ويزداد فائض الطلب حدة واتساعاً كلما ابتعد الثمن الرسمي أو القانوني عن ثمن التوازن ويواجه سوق السلع في هذه الحالة ما يسمى بظاهرة الاختناقات والتي تعني أن جزءاً كبيراً من الأفراد القادرين على دفع الثمن السائد (الثمن الرسمي هنا أو الثمن الجبري) والمستعدون لدفعه فعلاً لا يمكنهم بالرغم من تخفيض الثمن عن ثمن التوازن الحصول على أي نصيب في السلع، أي لا يتم إشباع طلبهم منها.

ويترتب على تحديد الدولة حد أقصى للثمن أنه ينشأ للسلعة سوقين أو ثمنين: الأول: هو السوق الرسمي أو القانوني الذي تباع فيه السلعة بالثمن الذي حددته الحكومة، أما الثاني: فهو السوق غير الرسمي الذي تتبادل فيه السلعة بثمان أعلى من الثمن الذي حددته الحكومة وهو ما يطلق عليه السوق السوداء والتي تعني أن هناك بعض المستهلكين على استعداد للحصول على نصيب أكبر من السلع عند ثمن أعلى من الثمن الذي حددته الحكومة، طالما أن هناك بعض البائعين على استعداد لمخالفة الثمن الرسمي الذي حددته الدولة أو مخالفة عدم البيع بثمان أعلى من ثمن التوازن.

ثانياً: فرض ثمن أعلى من ثمن التوازن:

على عكس الحالة السابقة قد تتدخل الدولة في حالة انخفاض الأثمان لتتجنب الآثار الناجمة عن هذا الانخفاض بالنسبة لبعض الفئات من المنتجين وتحقق هذه الحالة عادة بالنسبة لأثمان الحاصلات الزراعية، فقد ترى الدولة ضرورة زيادة المعروض من سلع معينة لأسباب استراتيجية ولما كان ثمن التوازن السائد لا يحقق ذلك، ففي هذه الحالة تتدخل الدولة بفرض ثمن أعلى من ثمن التوازن، ففي هذه الحالة تكون الكمية المطلوبة عند هذا الثمن أقل من الكمية المعروضة عند هذا الثمن وبالتالي يظهر فائض العرض ويزداد حجم هذا الفائض كلما بعد الثمن الرسمي عن ثمن التوازن والإجراء المتبع في مثل هذه الأحوال أن تقوم الدولة بشراء السلعة كلها من العارضين لها عند الثمن الذي حددته، ثم تقوم الدولة ببيعها للمستهلكين بثمان يساوي ثمن التوازن ويمثل الفرق بين الثمنين إعانة تقدمها الدولة للمنتجين وتدخل هذه الإعانة في جانب الإنفاق من ميزانية الدولة تحت بند فروق الأسعار أو إعانة الإنتاج.

الكميات الاقتصادية الكلية

تتمثل الكميات الاقتصادية الكلية في الآتي:

١- الدخل القومي.

٢- الاستهلاك.

٣- الاستثمار.

س: تكلم بالتفصيل عن الدخل القومي ؟ (مايو ٢٠١٨، ٢٠١٤، ٢٠١٠)

عناصر الإجابة :

الدخل القومي :

أولاً: المقصود بالدخل القومي والعوامل التي تؤثر في حجمه.

ثانياً: طرق قياس الدخل القومي :

أ- طريقة الناتج الكلي.

ب- طريقة الدخول الموزعة.

ج- طريقة الإنفاق الكلي.

أولاً: المقصود بالدخل القومي والعوامل التي تؤثر في حجمه :

الدخل القومي لأي دولة من الدول هو عبارة عن قيمة إنتاج الدولة من سلع وخدمات خلال فترة معينة تتخذ أساس لقياس هذا الدخل. وقد جرى العرف الاقتصادي على تقدير الدخل القومي لفترة زمنية طولها سنة. ويدخل في هذا الإنتاج كل ما أنتجه المجتمع من سلع مادية وغير مادية والسلع المادية قد تكون سلعاً استهلاكية تستخدم مباشرة في إشباع حاجات الأفراد وقد تكون سلعاً رأسمالية تستخدم في إنتاج غيرها من السلع الاستهلاكية أو الرأسمالية.

وزيادة الدخل القومي في سنة ما عنه في السنوات السابقة تدل على رخاء الدولة في هذه السنة ونمو نشاطها الإنتاجي وارتفاع الدخول التي حصل عليها المواطنون وارتفاع مستوى معيشتهم بزيادة قدرتهم على شراء السلع والخدمات.

وإذا كان الدخل القومي هو عبارة عن قيمة مجموع الناتج القومي فإن مستوى هذا الدخل يتوقف على العوامل التي تؤثر في حجم الإنتاج القومي.

ويتوقف حجم الإنتاج القومي بالدرجة الأولى على ما لدى الدولة من عوامل الإنتاج ودرجة تشغيل هذه العوامل فالإنتاج هو الحصلة النهائية لتعاون العمل مع رأس المال ومع الأرض بمواردها الطبيعية. فبالنسبة للموارد الطبيعية تجد أن الإنتاج يزداد كلما كانت الدولة غنية بثروتها الطبيعية وينقص كلما كانت الدولة فقيرة في هذه الثروة.

ويتوقف الإنتاج القومي أيضاً على كفاءة العمال وأثر العمال على الإنتاج أثر واضح فكلما كان سكان الدولة أصحاء ومتعلمون ومهرة في أداء أعمالهم كلما زاد حجم الإنتاج القومي والعكس صحيح.

ومن العوامل ذات الأثر المباشر على حجم الناتج القومي، رأس المال الموجود في الدولة، وفرة الأصول ذات الكفاءة الإنتاجية العالية تؤدي إلى زيادة حجم الإنتاج، بينما تؤدي قلة الأصول الرأسمالية إلى ضالة الإنتاج.

وبالإضافة إلى كمية عوامل الإنتاج الموجودة في المجتمع، يتوقف الإنتاج القومي على مدى الكفاءة التي تعمل بها هذه العوامل وبالتالي فإن هذا الإنتاج يتأثر بدرجة التخصص القائمة في المجتمع ودرجة التقدم التقني ومدى الاقتراب من النسب المثلى للتأليف بين عوامل الإنتاج. وهناك عوامل ليس للإنسان قدرة على التحكم فيها، قد تؤثر على حجم الإنتاج كالظروف الجوية والكوارث الطبيعية والحروب.

ثانياً: طرق قياس الدخل القومي:

تهتم كافة الدول بقياس الدخل القومي قياساً فعلياً بالنسبة للفترة الجارية، كما تهتم بقياس هذا الدخل قياساً تقديرياً بالنسبة للفترة المقبلة، فالدولة تسترشد بهذا القياس عند وضع وتنفيذ سياستها الاقتصادية والمالية. وقد جرت عادة الدول على قياس الدخل القومي خلال فترة زمنية طولها سنة طبقاً لطريقة من ثلاث طرق هي:

أ- طريقة الناتج الكلي:

تعتمد هذه الطريقة على إحصاء قيمة كل السلع والخدمات التي تنتجها الدولة خلال السنة مع تجنب تكرار حساب السلع الوسيطة، حيث يجب ألا تحسب قيمة أي سلعة أو خدمة أكثر من مرة واحدة. فكل السلع التي لا تستهلك مباشرة وتدخل في تكوين سلع جديدة يجب احتساب قيمتها مرة واحدة لتجنب المبالغة في قيمة الدخل القومي، مثال ذلك قيمة اللبن الذي يدخل في إنتاج الشيكولاته والدقيق الذي يدخل في إنتاج الخبز.

ويمكن تجنب تكرار الحساب بالنسبة للسلع الوسيطة باحتساب قيمة الناتج الكلي على أساس القيمة المضافة لكل مؤسسة من المؤسسات، والقيمة المضافة هي عبارة عن الفرق بين ثمن بيع إنتاج هذه المؤسسة وثمان شراء المواد الأولية وخدمات الغير التي تستهلك في سبيل الإنتاج وهي تمثل مقدار المساهمة الصافية للمؤسسة في الناتج القومي.

وتحتسب القيمة المضافة لكافة القطاعات الإنتاجية في مجال الزراعة والصناعة والخدمات سواء قامت بهذا الإنتاج مشروعات خاصة أو مشروعات عامة. وتضم إلى هذه القيم المضافة ما يأتي:

- النفقات التي تتحملها الحكومة في سبيل تأدية خدمات مجانية لإشباع حاجات جماعية، فهذه النفقات تمثل الإنتاج الحكومي في هذا القطاع.

- قيمة الإنتاج الزراعي والصناعي الذي يستهلك استهلاكاً ذاتياً بواسطة القائمين بالإنتاج لإشباع حاجاتهم الخاصة.

- قيمة الخدمات التي تؤديها المنازل التي يسكنها أصحابها على أساس القيمة الإيجارية لهذه المنازل. أما الخدمات الشخصية التي لا يدفع لها مقابل كالخدمات التي تؤديها ربات البيوت في بيوتهن فلا تحتسب قيمتها ضمن الناتج القومي وذلك لصعوبات عملية تتعلق بكيفية تقدير قيمة هذه الخدمات.

ويجب أن نفرق بين القيمة الإجمالية للناتج القومي طبقاً لأسعار السوق والقيمة الإجمالية لهذا الناتج طبقاً لأسعار عوامل الإنتاج.

فالقيمة الإجمالية للناتج القومي طبقاً لأسعار السوق تتضمن الضرائب غير المباشرة التي تفرضها الحكومة على السلع المنتجة ويدفعها القائمون بالإنتاج للدولة ثم يحملونها للمستهلكين الذين يشتررون السلع.

أما القيمة الإجمالية للنتائج القومي طبقا لأسعار عوامل الإنتاج فهي عبارة عن قيمة الناتج القومي بأسعار السوق مطروحا منها الضرائب غير المباشرة التي اندمجت في ثمن السلعة ولكنها لم تشكل دخلا للقائمين بالإنتاج سواء كانوا عمالا أم أرباب أعمال.

ويجب أيضا أن نفرق بين الناتج القومي الإجمالي والناتج القومي الصافي، فالناتج القومي الإجمالي هو عبارة عن إجمالي الناتج القومي قبل خصم قيمة استهلاك رأس المال المستخدم في الإنتاج. أما الناتج القومي الصافي فهو عبارة عن الناتج القومي الإجمالي مطروحا منه قيمة استهلاك رأس المال. والناتج القومي الصافي هو الذي يعبر عن حقيقة المجهود الإنتاجي للدولة أثناء العام، لأنه يأخذ في الحسبان قيمة النقص الذي يطرأ على الأصول الثابتة المستخدمة في الإنتاج، فالآلات تعاون في الإنتاج في الوقت الذي ينقص فيه جزء من قيمتها ولا بد من تعويض هذا الجزء بخصم قسط استهلاك هذه الآلات.

ب- طريقة الدخل الموزعة :

وتعتمد هذه الطريقة على حساب جميع الإيرادات التي حصل عليها كل من ساهموا بنشاطهم الاقتصادي في العملية الإنتاجية. ففي سبيل تحقيق الناتج الكلي في أي دولة يبذل العمال مجهودهم مقابل الحصول على أجورهم ويقدم أصحاب رؤوس الأموال أموالهم مقابل الحصول على فائدة عنها، ويقوم المنظمون بالتأليف بين عوامل الإنتاج السابقة مقابل الحصول على ربح مناسب للمخاطرة التي يقدمون عليها. وبهذا يكون الناتج الكلي الذي ينتج أثناء السنة في جميع القطاعات، حصيلة اشتراك جهودهم وممتلكاتهم وإمكانياتهم في العملية الإنتاجية ويوزع هذا الناتج عليهم في صورة عوائد لعوامل الإنتاج المملوكة لهم.

ويدخل في حساب هذه الدخل كل ما نتج عن المساهمة في الإنتاج حتى ولو لم يوزع فعلا على الأفراد، مثال ذلك الأرباح التي لا توزعها الشركات لتعيد استثمارها في أوجه النشاط التي تقوم بها. ونقيس لنا هذه الطريقة الدخل القومي بعد أن تم توزيعه على الأفراد وعلى المؤسسات في صورة نصيب كل منهم في عائد العملية الإنتاجية، مع الأخذ في الحسبان قيمة الإنتاج الزراعي الذي يستهلكه الفلاحون دون أن يمر بالأسواق، فتدخل قيمة هذا الإنتاج الذي استهلكه ضمن دخولهم وعموما تتبع في تقدير قيمة الدخل القومي بهذه الطريقة نفس القواعد التي تتبع في حساب قيمة الناتج القومي.

ويتساوى مجموع دخول الأفراد مع قيمة الناتج الكلي الصافي لأن الناتج الكلي الصافي هو الذي يدفع للأفراد نظير مساهمتهم بعوامل الإنتاج المملوكة لهم في النشاط الاقتصادي للدولة.

ج- طريقة الإنفاق الكلي :

وتعتمد هذه الطريقة على إحصاء قيمة السلع التي حصل عليها الأفراد أثناء العام لإشباع حاجاتهم الشخصية (الاستهلاك)، وقيمة الزيادة التي تحققت أثناء العام في السلع الرأسمالية (الاستثمار)، فالاستهلاك والاستثمار اللذان تما أثناء العام يشكلان استخدامات الناتج القومي.

ويشمل الاستهلاك قيمة جميع السلع والخدمات التي تم استهلاكها أثناء السنة بما في ذلك قيمة الإنتاج الزراعي الذي استهلكه المزارعون مباشرة أثناء إنتاجهم دون أن يمر بالأسواق.

ويقصد بالاستثمار الزيادة الصافية في الأصول الرأسمالية للمجتمع خلال العام ويتم احتساب هذه القيمة بطرح قيمة الأصول الرأسمالية الموجودة في المجتمع في أول العام من قيمة الأصول الموجودة في نهاية العام. وتشمل الزيادة الصافية في الأصول الرأسمالية الاستثمار الثابت في قطاع الأعمال والمباني السكنية الجديدة والتغير في المخزون السلعي والاستثمار الحكومي.

فإننا نحصل على قيمة كل من الاستهلاك والاستثمار على هذا النحو وأضفنا إلى ذلك قيمة صافي الصادرات

والتوقع أن الطرق الثلاث السابقة تتساوى في نتائجها، فالطريقة الأولى تقيس لنا قيمة الإنتاج الكلي الذي ساهم الأفراد في إنتاجه، والطريقة الثانية تعبر عن كيفية توزيع هذا الناتج بين الأفراد الذين اشتركوا في العملية الإنتاجية، والطريقة الثالثة ما هي إلا تعبير عن الكيفية التي استخدم فيها الدخل الذي حصل عليه أصحاب عوامل الإنتاج أثناء العام.

وتكملة للصورة يجب أن ننبه إلى أن الدخل القومي والناتج القومي محسوبان طبقاً للقواعد السابقة يتطابقان تماماً إذا كانت الدولة تعتمد في إنتاجها على نفسها ولا تتعامل مع غيرها من الدول، ولكن الدولة تتعامل عادة مع دول أخرى، فهي تورد وتستورد وتقرض وتقرض، ولهذا قد يختلف الدخل القومي عن الناتج القومي ولا يرجع هذا الاختلاف إلى أن الدولة تصدر بضائع وتستورد أخرى لأن البضائع المصدرة تقابلها بضائع المستوردة ولكن الاختلاف يرجع إلى استعمال عوامل إنتاج أجنبية داخل الدولة أو استخدام عوامل إنتاج وطنية في الخارج، الأمر الذي يترتب عليه دفع فوائد وأرباح إلى الدول الأخرى أو الحصول على فوائد وأرباح من الدول الأخرى.

ففي حالة دفع فوائد وأرباح إلى الدول الأخرى فإن الدخل القومي يقل عن الإنتاج القومي بقيمة ما دفع للخارج من فوائد وأرباح وإذا حصلت الدولة على مثل هذه العوائد من الخارج، فإن الدخل القومي يزيد عن الإنتاج القومي بمقدار هذه العوائد.

س: تكلم عن الاستهلاك موضحاً العوامل التي تسيطر على الميل للاستهلاك؟ (مايو ٢٠١٦)

عناصر الإجابة :

الاستهلاك :

العوامل التي تسيطر على الميل للاستهلاك :

أولاً : العوامل الموضوعية :

١- توزيع الدخل القومي.

٢- التغيير في سعر الفائدة.

٣- التغيير في السياسة المالية للدولة.

٤- التغييرات المفاجئة في دخول الأفراد.

ثانياً : العوامل الذاتية.

الاستهلاك :

يوزع الدخل القومي عادة بين نوعين من الإنفاق :

- ١- الإنفاق على السلع والخدمات التي تستهلك في الفترة الجارية، وهو الإنفاق الذي تستري به الضروريات والكماليات اللازمة للناس في حياتهم اليومية، وهذا النوع من الإنفاق يطلق عليه لفظ (الاستهلاك).
- ٢- الإنفاق على السلع التي لا يتم استهلاكها في الفترة الجارية، وهو الإنفاق الذي يؤدي إلى زيادة رأس المال الحقيقي للمجتمع عن طريق شراء السلع التي تضم إلى ثروة المجتمع الحقيقية، وهذا النوع من الإنفاق يطلق على لفظ (الاستثمار).

فما هي العوامل التي تحدد مقدار الاستهلاك؟

العوامل التي تحدد مقدار ما ينفق من الدخل على الاستهلاك :

يمثل الاستهلاك الذي يقوم به الأفراد أكبر العناصر المكونة للإنفاق الكلي، ويتوقف حجم الاستهلاك على عوامل كثيرة: فالأفراد يزيدون من استهلاكهم إذا ما توقعوا ارتفاعاً في الأسعار، أو اعتقدوا أن السلع سوف تنح في المستقبل، أو خطر لهم أن الأموال التي لا ينفقونها في الاستهلاك سوف تلتف عليهم. ومع ذلك يبقى مقدار الدخل أهم اعتبار يعتمد عليه الأفراد في تحديد نطاق استهلاكهم، فكلما ازداد دخل الفرد، ازداد ما يستهلكه وإذا كان هناك بعض الأغنياء الذين ينفقون قدراً ضئيلاً من دخولهم على الاستهلاك، وبعض الفقراء ينفق على الاستهلاك كمية أكبر مما يستهلكه الأغنياء، إلا أن ذلك لا يسقط قاعدة زيادة الاستهلاك بزيادة الدخل بالنسبة للطبقتين، فمستوى استهلاك الغني يزيد بزيادة دخله، ومستوى استهلاك الفقير يزيد بزيادة دخله.

وتعرف العلاقة بين دخل الفرد ومقدار ما ينفقه هذا الفرد على شراء سلع الاستهلاك بالميل للاستهلاك* والميل للاستهلاك هو الذي يمكننا من حساب القدر الذي يستهلكه الفرد من دخله عند كل مستوى من مستويات هذا الدخل، فبمعرفة دخل الفرد، وميله للاستهلاك يمكن الوصول إلى معرفة مقدار ما ينفقه على الاستهلاك من هذا الدخل.

ويمكن حساب الميل للاستهلاك بالنسبة للفرد الواحد، وبالنسبة لمجموعة من الناس، وبالنسبة لمجموع السكان في الدولة.

والميل للاستهلاك في الدولة هو عبارة عن الميول المختلفة لسكانها بالإضافة إلى ما تستهلكه الحكومة. وبمعرفة الميل للاستهلاك في الدولة يمكننا معرفة مقدار ما ينفق من دخلها القومي على الاستهلاك. فإذا كان الميل للاستهلاك $\frac{1}{3}$ ، كان معنى ذلك أن كل دخل تحصل عليه الدولة في مجموعها ينفق منه خمسة أسداس على الاستهلاك. فعندما يكون الدخل ٣٠ مليارات من الجنيهات يكون مقدار ما ينفق على السلع الاستهلاكية والخدمات من هذا الدخل مبلغاً قدره ٢٥ ملياراً من الجنيهات وعندما يصل هذا الدخل إلى ٣٦ ملياراً من الجنيهات يكون مقدار الاستهلاك ٣٠ ملياراً من الجنيهات. وإذا كان الميل للاستهلاك على هذا القدر من الأهمية، فما هي العوامل التي يتأثر بها هذا الميل؟

العوامل التي تسيطر على الميل للاستهلاك :

تسيطر على الميل للاستهلاك عوامل موضوعية وعوامل ذاتية :

أولاً: العوامل الموضوعية:

تتمثل العوامل الموضوعية التي تؤثر على الميل للاستهلاك فيما يلي :

١- توزيع الدخل القومي:

يتأثر الميل للاستهلاك بكيفية توزيع الدخل القومي، فكلما ازداد التفاوت في توزيع الدخل كلما قل الميل للاستهلاك، وكلما كان توزيع الدخل القومي أقرب إلى العدالة كلما ازداد الميل للاستهلاك، فالتفاوتات ذات الدخل العالية قادرة على أن تشبع حاجاتها بجزء من دخلها وهي بذلك تدخر الجزء الأكبر من الزيادة التي تطرأ على دخلها، أما الطبقات محدودة الدخل وهي لا تستطيع أن تشبع إلا القليل من حاجاتها، فتميل إلى إنفاق الجزء الأكبر من الزيادة في دخولها على شراء السلع الاستهلاكية اللازمة لتكملة الإشباع.

٢- التغيير في سعر الفائدة :

يرى بعض الاقتصاديين أن سعر الفائدة له أثر مباشر على مقدار المدخرات، فتزداد المدخرات بارتفاع سعر الفائدة وتقل بانخفاض الفائدة، ولما كان الادخار هو الجزء الذي لا يستهلك من الدخل، فإن الاستهلاك يزداد بانخفاض سعر الفائدة ويقل بارتفاعه.

٣- التغيير في السياسة المالية للدولة :

فدافع الأفراد على تقليل الاستهلاك، وزيادة الادخار يتوقف كثيرا على العائد الذي ينتظرونه من مدخراتهم، وهذا العائد لا يتوقف على سعر الفائدة في السوق وحده، وإنما يتوقف أيضا على السياسة المالية التي تتبعها الحكومة، فزيادة الضرائب التصاعدية على الدخل تؤدي إلى زيادة الميل للاستهلاك، وقلة الميل للادخار من ناحيتين :

فمن ناحية تؤدي الضرائب التصاعدية إلى تقليل ميل الطبقات الغنية للادخار بعد حد معين لأن الضرائب ستبتلع العائد إليهم أو الجزء الأكبر من هذا العائد.

ومن ناحية أخرى تعيد الضرائب التصاعدية توزيع الثروة لصالح الطبقات الفقيرة، وهي طبقات أكثر ميلا للاستهلاك من الطبقات الغنية، حيث مازالت لدى الفقراء حاجات ضرورية غير مشبعة.

٤- التغييرات المفاجئة في دخول الأفراد :

فالزيادة الطارئة في دخول الأفراد تؤدي إلى زيادة ميلهم للاستهلاك، كما يؤدي النقص غير المتوقع في دخولهم إلى نقص الميل للاستهلاك.

ثانياً : العوامل الذاتية :

تتمثل أهم العوامل الذاتية التي تؤثر في الميل للاستهلاك لدى الأفراد فيما يلي :

١- الحصول على الدخل الذي يمكن الفرد من القيام بأعبائه العائلية المستقبلية، كالإنفاق على أولاده، أو التمتع بشيخوخته.

٢- الرغبة في تكوين احتياطي ضد الطوارئ.

٣- الرغبة في تحسين مستوى المعيشة في المستقبل.

٤- تكوين بعض المال لانتظار فرصة استثماره في مشروع.

٥- رغبة الفرد في تحقيق ذاته والاعتماد على نفسه.

٦- حب الظهور بإكرام من يحبهم بالعطايا والهبات.

٧- إشباع غريزة البخل في جميع الثروة.

ويمكن أن نجد عوامل ذاتية متشابهة بالنسبة للشركات والهيئات وأهم هذه العوامل ما يلي :

١- تكوين احتياطي لزيادة الاستثمارات في المستقبل دون الالتجاء إلى الأسواق المالية بطرح أسهم أو

سندات جديدة.

٢- الرغبة في الاحتفاظ بقدر من السيولة النقدية لمواجهة الطوارئ وحالات الكساد.

٣- الرغبة في زيادة الدخل بتتويع أوجه توظيف الأموال.

٤- مواجهة التغيير في الفنون الإنتاجية التي تؤدي إلى تقادم الآلات.

وإذا كانت العوامل الذاتية السابقة من العوامل التي تؤدي إلى زيادة الادخار فليس معنى ذلك أنها لا

علاقة لها بالاستهلاك، لأن الدخل يوزع بين الاستهلاك والادخار. فزيادة الجزء المدخر (الذي لم يستهلك من الدخل) تعني نقص الجزء المستهلك، وزيادة الجزء المستهلك تعني نقص الجزء المدخر، والعوامل التي تؤثر في الميل للاستهلاك هي بذاتها العوامل التي تؤثر في الميل للادخار.

أولاً: الادخار والاستثمار.

ثانياً: العوامل التي يتوقف عليها حجم الاستثمار.

ثالثاً: أثر زيادة الاستثمار على الدخل القومي.

الاستثمار

يُعرف الاتفاق الكلي بين الاستهلاك والاستثمار والاستهلاك هو الجزء من الدخل الذي يخصص للإنفاق على سلع الاستهلاك. أما الاستثمار فهو ذلك الجزء من الدخل الذي يخصص للإنفاق على سلع الإنتاج ويعمل الاستثمار عن طريق الادخار وهو الجزء الذي لم يستهلك من الدخل.

ولكن ما هو السبب في بقاء لفظي الادخار والاستثمار ولماذا لا يستغني عن أحدهما والإنفاق على الآخر ؟

أولاً: الادخار والاستثمار:

يتم التوافق بين الادخار والاستثمار بالنسبة للمجتمع بأسره وليس بالنسبة لفرد أو مجموعة من الأفراد، فالفرد حر في أن يدخر جزءاً أكبر مما يستثمر أو أن يستثمر جزءاً أكبر مما يدخر ولكن مجموع المدخرات يساوي مجموع الاستثمارات على مستوى المجتمع بأسره.

ومن الحقيقة السابقة يمكن تبرير الإبقاء على لفظي الادخار والاستثمار معاً، فقرارات الادخار والاستثمار لا تتخذها طائفة واحدة من الأفراد لنفس الدوافع، فكل نوع يصدر من طائفة مستقلة في دوافعها عن الطائفة الأخرى، فالأفراد هم الذين يقومون بالادخار بناء على عاداتهم وميولهم حسب ظروفهم المختلفة، بينما يقوم بالاستثمار المنظموين بناء على تقديراتهم وتوقعاتهم عن عوائد الاستثمار في المجالات المختلفة.

ومن هنا كانت ضرورة التفرقة بين الدور الذي يقوم به كل فريق، فما يقوم به المدخرون يسمى ادخاراً وما يقوم به المستثمرون يسمى استثماراً.

ودوافع الادخار عند المدخرين ليست لها إلا علاقة ضعيفة بقصص الاستثمار الموجودة في المجتمع، فالأفراد يدخرون حتى ولو لم تكن هناك فرص استثمار مربحة.

أما دوافع الاستثمار فتتمثل في توافر فرص الاستثمار المربح، وهي فرص تتوقف على الفنون الإنتاجية الجديدة وظهور موارد جديدة وعلى التغيير في المستوى الفكري والثقافي للسكان، كما تتوقف على توقعات أرباب الأعمال وعلى السياسة المالية والتشريعية للدولة.

فالقوى المحددة للادخار مستقلة تماماً عن القوى المحددة للاستثمار، ومع ذلك يجب أن يبقى واضحاً أن اعتماد فرص الاستثمار يتطلب قدرًا من المدخرات لتمويل المشروعات، فالادخار هو مصدر تمويل الاستثمار ومن ثم يجب أن تكون السياسة الادخارية والسياسة الاستثمارية في اتجاه واحد.

ثانياً: العوامل التي يتوقف عليها حجم الاستثمار:

الاستثمار هو الإنفاق على السلع التي لا تستهلك في الفترة الحارية فالإنفاق الاستثماري هو الإنفاق الذي يتم لإيجاد أصول جيدة وكل ما يدفع الأفراد أو الشركات أو الحكومة لإنفاق جزء من الدخل لإيجاد هذه الأصول يعتبر دافعاً من دوافع الاستثمار.

ويتم الاستثمار في أي أصل من الأصول الرأسمالية إذا كانت المنافع المنتظرة من هذا الأصل أكبر من المنافع المنتظرة من أي أصل آخر يتساوى معه في التكاليف فالمستثمر يوازن بين استثمار نقوده في الأصول المختلفة ليختار من هذه الأصول ما يعطيه قدر أكبر من المنافع.

والمستثمر لا يقوم بأي عملية من عمليات الاستثمار إلا إذا كان العائد الصافي لهذه العملية أكبر من سعر الفائدة. فالمستثمر يتوقف عن الاستثمار عند تساوى الكفاية الحدية للأصل مع سعر الفائدة والكفاية الحدية للأصل هي العائد السنوي المتوقع الحصول عليه من استغلال الأصل.

فمستوى الاستثمار يتحدد عند النقطة التي تتساوى فيها الكفاية الحدية للاستثمار مع سعر الفائدة. ومعنى ذلك أنه إذا حدث تغيير في الكفاية الحدية للاستثمار أو في سعر الفائدة حدث تغيير في مستوى الاستثمار.

فزيادة الكفاية الحدية للاستثمار مع ثبات سعر الفائدة يؤدي إلى زيادة مستوى الاستثمار، لأن كثيراً من الاستثمارات التي لم تكن مرحلة عند أسعار الفائدة الجارية تستطيع أن تدخل مجال الاستثمار وتحصل على معدل كاف من العائد يغطي فوائد الأموال المستثمرة.

وارتفاع سعر الفائدة مع ثبوت الكفاية الحدية للاستثمار يؤدي إلى انخفاض مستوى الاستثمار، لأن بعض فرص الاستثمار التي كانت تعطي عائداً كافياً لتغطية الفوائد أصبحت غير مرحة.

ويزداد مستوى الاستثمار إذا انخفض سعر الفائدة مع بقاء الكفاية الحدية للاستثمار على حالها، أو إذا زادت الكفاية الحدية للاستثمار زيادة أكبر من الزيادة في سعر الفائدة.

وينخفض مستوى الاستثمار إذا انخفضت الكفاية الحدية للاستثمار مع بقاء سعر الفائدة على حالة، أو إذا انخفضت الكفاية الحدية للاستثمار بدرجة أكبر من انخفاض سعر الفائدة.

والكفاية الحدية لرأس المال، وهي العلاقة بين الغلات المستقبلية المنتظر الحصول عليها من الأصل الرأسمالي وتكاليف الحصول على الأصل، تتوقف بالدرجة الأولى على توقعات المنتجين ومدى ثقتهم في المستقبل من ناحية إمكانية حدوث ما يتوقعونه.

فالراغبون في الاستثمار يقومون بتقدير مقدار الطلب المستقبل على السلع التي سيستخدمون الأصول في إنتاجها، ويأخذون في حساباتهم عند إجراء هذا التقدير فرصة السلع الأخرى في أن تحل محل السلع التي سوف يقومون بإنتاجها وفرصة المنتجين الآخرين الذين ينتجون نفس السلعة في أن يكونوا أكثر منهم كفاءة.

ويحاول المستثمرون عند اتخاذ قرار الاستثمار أن يتوقعوا الظروف الاقتصادية العامة التي سوف تحيط بمشروعهم وما إذا كان الاقتصاد القومي مقبل على فترة طويلة من الرخاء تحقق أملهم في الربح أم أنه مقبل على حالة كساد لا يدركون فيها إلا الخسارة.

ولما كانت الإحصاءات والبيانات لا توصل إلى تنبؤ دقيق بالمستقبل، فإن اتخاذ قرار الاستثمار يتوقف في النهاية على الشعور النفسي للمنتجين، ومدى تفاؤلهم أو تشاؤمهم، فتفاؤل المستثمرين يعطي صورة زاهية للمستقبل تدفعهم إلى الإقبال على الاستثمار الجديد وتشاؤمهم يعطي صورة قاتمة عن المستقبل ترددهم عن الاستثمار الجديد.

وليس لنا في بحث عن العوامل النفسية التي تؤثر على المستثمرين قديسنا متفائلين أو متشائمين. ولما علينا أن نعرف أن الوسائل الدقيقة التي نضلل من حساب العائدات المتوقعة غالباً ما لا تتوافر أمام مستثمري المال، بل نغريهم تلك العائدات بعوامل مشتقة أهمها العوامل النفسية.

ويمكن القول أن تدخل المشروعات العامة لتعويض النقص في حجم الاستثمارات الخاصة في أوقات
الركود، حتى يمكن المساعدة على الحجم الكلي للاستثمارات، وتستطيع الدولة أن تنقل من استثماراتها في أوقات
الرخاء، كالمساهمة في ارتفاع في الأسعار، وكلما كان القطاع العام في الدولة كبيراً كلما أمكنها التدخل
المساعدة على زيادة مستوى الاستثمار القومي.

ويظهر في حساب الحكومة عند قيامها بالاستثمار العائد المادي والعائد غير المادي من المنافع المستفيدة والمنافع غير المباشرة التي يحققها المشروع قد تجعله مشروعاً ناجحاً من الناحية الاجتماعية ولو كان العائد الاقتصادي مسدوداً أو معدوماً، ومن أمثلة المنافع غير المباشرة التي نحققها الحكومة من القيام بالمشروعات العامة، زيادة التوظيف، وزيادة إنتاج السلم والخدمات الضرورية.

ويمكن القول أن تخطئ للتأثير على حجم الاستثمار الخاص عن طريق تخفيض سعر الفائدة، فالنقص في سعر الفائدة يؤدي إلى زيادة الطلب على الأصول المختلفة، ويمكن التأثير على الاستثمار الخاص عن طريق نشر التوقعات الكفورية بين المستثمرين عن الظروف الاقتصادية العامة في المستقبل.

المساهمة في زيادة الاستثمار على الدخل القومي :

تؤكّد زيادة الاستثمار بمقدار معين إلى زيادة في الدخل القومي بمقدار أكبر من مقدار الزيادة في الاستثمار.

ويرتد الطلب القوي بدرجة أكبر من الزيادة الأصلية في الاستثمار لأن الاستثمار إضافة يؤدي إلى توزيع لطلب جديد على المستهلكين فيه من صال، وأصحاب أموال وموظفين. وهذه الدخول الجديدة يخصص جزء منها للإنتاج على السلع الاستهلاكية. ويتوقف مقدار هذا الجزء على درجة الميل الحدي للاستهلاك، وزيادة الطلب على السلع الاستهلاكية يؤدي إلى التوسع في إنتاج هذه السلع، والتوسع في الإنتاج يؤدي إلى توزيع لطلب جديد يخصص جزء منها للإنتاج على السلع الاستهلاكية حسب درجة الميل الحدي للاستهلاك، فيزداد الطلب على السلع الاستهلاكية من جديد... وهكذا، إلى أن نصل إلى المرحلة التي يتلامس فيها المبلغ

ويظهر عن المعامل العددي الذي يوضح مقدار الزيادة في الدخل، نتيجة الزيادة في الاستثمار بمضاعف يساوي $\frac{1}{0.2}$ ويكون مضاعف الاستثمار (٥).

فقد مستوى التوازن تصل المقادير التي يستهلكها الجمهور ويصرفها إلى التوافق مع مياله الحدي للاستهلاك والافخار وأن الزيادة في الدخل تمت على أساس ما يعرف بالمضاعف الذي يعبر عنه معكوس الميل للافخار -

امتحانات الأعوام السابقة

امتحان دور مايو ٢٠٢٠ (أبحاث)

- سؤال البحث الأول: تكلم عن النظام الرأسمالي.
سؤال البحث الثاني: تكلم عن العمل كعنصر من عناصر الإنتاج.
سؤال البحث الثالث: تكلم عن الطلب.
سؤال البحث الرابع: تكلم عن العرض.
سؤال البحث الخامس: تكلم عن تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي.

امتحان دور مايو ٢٠١٩

- أجب عن ثلاثة أسئلة فقط مما يأتي:
السؤال الأول: أشرح العوامل التي تتوقف عليها مرونة الطلب.
السؤال الثاني: تكلم عن نظريات تحديد الأجور.
السؤال الثالث: وضع مزايا ومساوئ النظام الرأسمالي.
السؤال الرابع: أشرح رأس المال كعنصر من عناصر الإنتاج مبيناً دور الدولة في تكوين الادخار.

امتحان دور مايو ٢٠١٨

- أجب عن ثلاثة أسئلة فقط مما يأتي على أن يكون الأول من بينها:
السؤال الأول: بين مدى صحة أو خطأ العبارات التالية مع التعليل:
١- تعتبر حرية التعاقد من أحد الجوانب الفنية والاقتصادية للنظام الرأسمالي.
٢- لا يوجد اختلاف بين الدخل ورأس المال.
٣- يعتبر قلة عدد البائعين وكثرة عدد المشترين أحد شروط المنافسة الكاملة.
السؤال الثاني: تحدث عن إرهابصات نشأة النظام الرأسمالي.
السؤال الثالث: تكلم عن المنافسة الاحتكارية بالتفصيل.
السؤال الرابع: تحدث عن طرق قياس الدخل القومي.

امتحان دور مايو ٢٠١٧

- أجب عن سؤالين فقط مما يلي:
السؤال الأول: اكتب في الموضوعين الآتيين:
أ- تحدث عن مرونة الطلب بالتفصيل.
ب- تكلم عن دور الدولة في تكوين الادخار.
السؤال الثاني: اكتب في الموضوعين الآتيين:
أ- تحدث عن مرونة العرض بالتفصيل.
ب- اشرح تحديد الأثمان وتدخل الدولة في تحديدها.
السؤال الثالث: اكتب في الموضوعين الآتيين:
أ- تحدث عن إرهابصات ميلاد الرأسمالية.
ب- تكلم عن كفاءة العمل في الإنتاج.

امتحان دور مايو ٢٠١٦

أجب عن ثلاثة أسئلة فقط مما يلي:
السؤال الأول: أشرح الاستهلاك والعوامل المحددة له، مع بيان العوامل التي تسيطر على الميل الاستهلاكي.

السؤال الثاني: تحدث عن العرض بالتفصيل.
السؤال الثالث: تحدث عن الفائدة مع بيان النظريات الخاصة بتحديد سعر الفائدة.
السؤال الرابع:

أ- تكلم عن المياسة السكانية وفكرة الحجم الأمثل للسكان.

ب- تحدث عن كفاءة العمل في الإنتاج.

امتحان دور مايو ٢٠١٥

القسم الأول

أجب عن سؤالين فقط مما يلي:

السؤال الأول: تكلم عن تقويم (تقييم) النظام الرأسمالي.

السؤال الثاني: أشرح نظريات تفسير الأجور.

السؤال الثالث: تحدث عن الحجم الأمثل للسكان.

القسم الثاني

أجب عن سؤالين فقط مما يلي:

السؤال الأول: تكلم عن عيوب المنافسة الكاملة.

السؤال الثاني: تحدث عن العوامل التي تتوقف عليها مرونة الطلب.

السؤال الثالث: أشرح مع التمثيل البياني منحنى العرض مفسراً شكل هذا المنحنى مع بيان قانون العرض والاستثناءات الواردة عليه.

امتحان دور مايو ٢٠١٤

أجب عن سؤالين فقط مما يلي:

السؤال الأول: أشرح الطلب مبيناً تعريفه، جدول الطلب، مرونة الطلب، وظروفه.

السؤال الثاني: تكلم عن النظريات المفسرة للقيمة.

السؤال الثالث: أشرح التسعير الجبري.

السؤال الرابع: تكلم عن مفهوم الدخل القومي مبيناً طرق قياسه.

امتحان دور مايو ٢٠١٣

القسم الأول

أجب عن أحد السؤالين الآتيين:

السؤال الأول: أشرح الفائدة مبيناً النظريات التي قيلت في تفسيرها.

السؤال الثاني: تكلم عن تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي.

أجب عن سؤالين فقط مما يأتي:

- السؤال الأول: وضح بالتفصيل العلاقة بين الطلب والتمن.
السؤال الثاني: أذكر شروط المنافسة الكاملة مع الشرح مع بيان خصائص الثمن في حالة المنافسة الكاملة.

السؤال الثالث: أشرح بالتفصيل كيفية تدخل الدولة في الأثمان.

امتحان دور مايو ٢٠١٢

أجب عن ثلاثة أسئلة مما يلي:

السؤال الأول: تحدث عن العرض بالتفصيل.

السؤال الثاني: أشرح نظرية المنفعة الحدية في تفسير القيمة.

السؤال الثالث: أذكر شروط المنافسة الكاملة مع بيان خصائص الثمن في حالة المنافسة الكاملة.

السؤال الرابع: تكلم عن تقييم النظام الرأسمالي.

امتحان دور مايو ٢٠١١

أجب عن ثلاثة أسئلة مما يلي:

السؤال الأول: تكلم عن مرونة العرض مبينا حالاتها والعوامل التي تتوقف عليها؟

السؤال الثاني: تكلم عن مزايا وعيوب تقسيم العمل؟

السؤال الثالث: أشرح مزايا وعيوب النظام الرأسمالي؟

السؤال الرابع: أشرح النظرية التفاوضية في السكان؟

امتحان دور مايو ٢٠١٠

أجب عن سؤالين فقط من الأسئلة الآتية:

السؤال الأول: أشرح مع التمثيل البياني منحنى العرض مفسرا شكل هذا المنحنى مع بيان قانون العرض والاستثناءات الواردة عليه.

السؤال الثاني: وضح بالتفصيل طرق حساب الدخل القومي.

السؤال الثالث: أشرح نظريات نفقة الإنتاج كإحدى النظريات المفسرة للقيمة.

امتحان دور مايو ٢٠٠٩

أجب عن سؤالين فقط من الأسئلة الآتية:

السؤال الأول:

أ- أشرح عيوب نظام المنافسة الكاملة (نظام الثمن).

ب- وضح مدى صحة العبارات الآتية مع التعليل :

١- لم يفرق آدم سميث وهو بصدد تفسير قيمة المبادلة بين المجتمعات.

٢- تعتبر قوى الطلب علاقات اجتماعية واقتصادية ذات طبيعة واحدة.

٣- يفسر الانحدار الموجب لمنحنى العرض بعامل واحد فقط هو دافع الربح.

